الأمم المتحدة

S/2005/360

مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، ووفقا للفقرة ٨ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، يشرفني أن أقدم طيه تقرير فريق الخبراء المعني بليبريا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيلين مارغريت **لوي**

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا

بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا

100605 090605 05-36337 (A)

0536337

مرفق

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، موجهة من فريق الخبراء المعني بليبريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) بشأن ليبريا

نتشرف بأن نرفق طيه تقرير الفريق الذي قدم عملا بالفقرة ٨ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

فريق الخبراء المعني بليبريا
(توقيع) آرثر **بلونديل**
(توقيع) داميين **كالاماند**
(توقيع) كاسبار **فيتين**
(توقيع) تومي **غارنيت**
(توقيع) راجيفا بوشان **سينها**

تقرير فريق الخبراء المقدم بموجب الفقرة ٨ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٩٧٩ (٢٠٠٤) بشأن ليبريا

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-١٤	٤
ثانيا – آثار الجزاءات المفروضة على ليبريا من النواحي الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية	١٥-٥٠	٩
ثالثا – الأسلحة	٥١-٩٦	٢١
رابعا – الماس	٩٧-١١٩	٣٣
خامسا – الأخشاب	١٢٠-١٤٥	٤١
سادسا – المسائل المالية	١٤٦-١٨٠	٥٠
سابعا – الأصول المجمدة	١٨١-١٨٩	٦٣

المرفقات*

الأول – الاجتماعات والمشاورات

الثاني – مخبأ الأسلحة في فاهون

الثالث – خريطة لليبريا تبين مواقع الدخول إلى كوت ديفوار

الرابع – منطقة عقد شراء المعادن لشركة غرب أفريقيا للتعدين

الخامس – مشروع معايير التقييم للجنة استعراض الامتيازات التابعة لهيئة التنمية الحرجية

السادس – الهيئة الوطنية للموانئ

السابع – اختلاس إيرادات الحكومة

الثامن – اتفاقات/عقود إما وقعها وزراء أو أنجزت بموجبها عملية مناقصة ألغيت أو يرجح أن تلغى

التاسع – رسائل بريد إلكتروني من تشارلز تيلور كما نشرت في صحيفة ليبرية

* يجري تعميم المرفقات باللغات التي قدمت بها فقط.

أولا – مقدمة

١ – عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، عين الأمين العام فريق خبراء معنيا بليبريا ليتولى تقييم: الامتثال للجزاءات المفروضة على الأسلحة والماس والأخشاب، وعلى أولئك الأشخاص الذين يعتبرون خطرا يهدد السلام في المنطقة؛ ومصادر تمويل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، كالموارد الطبيعية؛ والخطوات التي ينبغي أن تتخذها حكومة ليبريا الانتقالية الوطنية لإنشاء نظام فعّال لشهادات المنشأ فيما يتعلق بالاتجار بالماس بهدف الانضمام إلى عملية كيمبرلي؛ والخطوات التي ينبغي اتخاذها لإنشاء نظام رقابة على مناطق إنتاج الأخشاب؛ ولضمان عدم استخدام إيرادات الحكومة لتأجج الصراع وإنما لأغراض مشروعة تعود بالفائدة على الليبريين؛ ولتقديم ملاحظات وتوصيات تشمل جملة أمور منها كيف يُصار إلى تقليل أثر الجزاءات المذكور أعلاه إلى أدنى حد من النواحي الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية. كذلك كُلف الفريق بتقييم أثر التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤) وفعاليتها. وسوف تظل الجزاءات نافذة حتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك، ويستثنى من ذلك الحظر المفروض على توريد الماس الليبري الخام، الذي سينتهي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الفقرة ١ (ج)، القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)).

٢ – في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، أجرى الفريق تقييمات في بلجيكا والدانمرك وفرنسا وأيرلندا وليبريا والنرويج وغينيا وسيراليون ونيويورك وواشنطن العاصمة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وعملا بالفقرة ١٢ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). يتضمن هذا التقرير تقييما لجميع الجزاءات. وقد سبقه تقرير مؤقت عن الماس صدر في آذار/مارس (S/2005/176).

أساس نظام الجزاءات

٣ – في عام ٢٠٠١، فرض مجلس الأمن جزاءات على ليبريا لما تمارسه من دور في الصراع الجاري في سيراليون (القرار ١٣٤٣)، إذ فرض قيودا على تجارة الأسلحة والماس وعلى سفر أفراد أساسيين يشكلون خطرا على السلم. وقد أُبقي على الجزاءات في عام ٢٠٠٢ (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)) وفي عام ٢٠٠٣ (القرار ١٤٧٨ (٢٠٠٣)) وتم تمديدها لإنشاء نظم لمراجعة الحسابات بشأن صناعة الأخشاب وسجل النقل البحري الليبري (القرار ١٤٠٨ (٢٠٠٢)). وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، شدد المجلس ضغوطه على حكومة ليبريا بأن مدد نطاق الجزاءات ليشمل صناعة الأخشاب (القرار ١٤٧٨). وبعد ذلك بفترة وجيزة، وبموجب اتفاق شامل للسلام، ذهب رئيس الجمهورية السابق، تشارلز تيلور، إلى المنفى في

نيجيريا وحل محل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا التي تألفت من الفصائل المتحاربة الثلاث (جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا وحكومة ليبريا). وقد ظل القلق يساور مجلس الأمن لأن اتفاق السلام الشامل لم ينفذ على نطاق عالمي وظلت العلاقة بين الموارد الطبيعية وانتشار الأسلحة تعمل على تفاقم الصراع في غرب أفريقيا. وقد أعطيت الجزاءات أساسا قانونيا منقحا في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، واتخذت هذه التدابير من جديد في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) الذي ينص على جملة أمور منها أن على الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا أن تثبت، قبل أن ترفع الجزاءات، أن استغلال الأخشاب والماس لن يساهم في تأجيج الصراع.

كلمة شكر

المساعدة المقدمة من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا

٤ - يعرب الفريق عن امتنانه لما قدم إليه من مختلف الوزارات والوكالات في كل من الحكومة الانتقالية الوطنية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بخاصة في مجالات الأمن والدعم الإداري واللوجيستي والنقل، بما في ذلك النقل الجوي.

٥ - لقي الفريق تعاونا ومساعدات مفيدة من جانب عدة منظمات دولية منها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمؤسسة البيئية لأفريقيا ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبريا، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومركز المعلومات الإنسانية لمنروفيا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ووزارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) ووزارات الخارجية في الدانمرك وأيرلندا والنرويج وهولندا، ومجلس أنتويرب السامي للماس، وعملية كيمبرلي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ودائرة الغابات في الولايات المتحدة، والوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وهيئة العفو الدولية، والدعاة الخضر، ومعهد التنمية المستدامة، ومنظمة الشهود العالميين، ومؤسسة أنقذوا مستقبلي، وصندوق إنقاذ الأطفال (المملكة المتحدة)، ومؤسسة الكرامة الدولية، والهيئة الليبرية لإعادة تقييم الغابات، ومبادرات ليبريا الانتقالية، ورفقاء الإبداع الدوليين، والمؤسسة الدولية لحفظ الحيوان والنبات، والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة، وشركة البدائل الإنمائية، والمعهد الملكي للشؤون الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لدعم السلام في ليبريا.

المساعدة المقدمة من مؤسسات تجارية خاصة

٦ - تلقى الفريق أيضا تعاونا مفيدا من عدد من الشركات الخاصة من قبيل نادي الروتاري لمنروفيا والشركة الشرقية للأخشاب، وشركة لونيستر للاتصالات، وشركة سيلكوم، ومؤسسة موارد نهر مانو، ورودولف ميراب، رئيس الرابطة الليبرية للأخشاب.

معايير التحقق

٧ - استخدم الفريق في تحقيقاته نفس معايير الإثبات الرفيعة المستوى التي استخدمها في تقاريره السابقة. واعتمد الفريق قدر المستطاع على قرائن وثائقية محققة تماما. وكان الفريق يتطلب، حينما لا يكون ذلك مستطاعا، الاستناد إلى مصدرين اثنين للمعلومات على الأقل من المصادر الموثوقة والمستقلة بصورة تم التحقق منها من أجل توثيق أي نتيجة يصل إليها. وعند الاقتضاء، فإن الادعاءات التي سيقت ضد الدول أو الأفراد أو الشركات كانت تُطرح على الأطراف المعنية بما يتيح لهذه الأطراف حق الرد. وفي إطار الجهود التي بذلها الفريق للاقتصار على تقديم حقائق لا تقبل النقض، اعتمد الفريق إما على حذف جميع المعلومات التي لم يستطع أن يلتمس لها قرائن سليمة أو إلى وصفها بوضوح بأنها معلومات غير مؤكدة.

تشكيل فريق الخبراء

٨ - كان فريق الخبراء مؤلفا من خبير في مجال الأخشاب هو آرثر بلونديل (كندا) وخبير له تجربة في التحقيقات وفي مجال الأسلحة في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، هو داميين كالامان (فرنسا)، وخبير في مجال الماس هو كاسبار فيثين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وخبير في الجوانب الإنسانية والجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، هو تومي غارنيت (سيراليون)، وخبير في الشؤون المالية هو راجيفا سينها (الهند). وقدم المساعدة للفريق مستشار ذو خبرة في شؤون غسل الأموال، هو توم براون (الولايات المتحدة).

٩ - أُعد التقرير على نحو يقدم للقارئ أولا نظرة واسعة عن الحالة في ليبريا من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في المجال الاجتماعي - الاقتصادي؛ يليها استعراض للحالة المستمرة للقضايا المتصلة بالأسلحة وعبور الحدود. يلي ذلك وصف للحالة المحددة لقطاع الماس وقطاع الأخشاب وعلاقتهما المباشرة بالجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. ويُختتم التقرير بتحليل للمسائل المالية ذات الصلة بولاية الفريق وبتقييم لتنفيذ تجميد الأصول وفعاليته.

الحالة في ليبريا

١٠ - جلبت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. غير أن المتمردين لا يزالون يجندون المحاربين، ومنهم الأطفال الجنود، في ليبريا للقتال بصفة رئيسية في كوت ديفوار وغينيا. وهناك شعور بالقلق أيضا من أن الليبريين ضالعون في محاولة اغتيال الرئيس كونت، رئيس جمهورية غينيا، التي حدثت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتسعى البعثة إلى الحد من عمليات التجنيد والتدريب هذه، ولكن تعترضها عقبات نظرا لأن الولاية التي أناطها المجلس بالبعثة لا تمنح البعثة سلطات تنفيذية تامة لتقوم باحتجاز أولئك الذين يعملون على تقويض السلام أو بفرض الجزاءات.

١١ - وتتفاقم الحالة هناك بسبب الافتقار إلى الخدمات - لا توجد كهرباء ولا مياه عن طريق شبكة الأنابيب ولا خدمات المرافق الصحية، حتى في العاصمة منروفيا - وبسبب الفساد الضارب أطنابه في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. وفي اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا المعقود في ستوكهولم في آذار/مارس ٢٠٠٥، قدمت اللجنة الأوروبية موجزا بالنتائج الأولية للنظم المؤسسية ولمراجعة الحسابات المالية لعدة مؤسسات مدرة للدخل تعود ملكيتها إلى الدولة، وهي مكتب الشؤون البحرية، بما في ذلك السجل الليبري لسفن وشركات الشحن الدولية، وشركة مصافي البترول الليبرية وهيئة التنمية الحرجية، وهيئة المرافئ الوطنية، ومطار روبرتسفيلد الدولي، ومصرف ليبريا المركزي. ووجد مراجعو الحسابات التابعون للجنة الأوروبية افتقارا واسع النطاق إلى ''إجراءات محاسبية متفق عليها عموما''، وهو ما أتاح إساءة التصرف بالأموال، ومن ذلك السفر من دون أي إثبات مادي (مثّل السفر إلى الخارج ١٠ في المائة من نفقات الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا أثناء نصف السنة الأول من حكمها)؛ ووجود إعفاءات ضريبية مشكوك فيها (مثلا، بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ألغت هيئة الموانئ الوطنية ٣٣ في المائة من مبلغ ٢٩ مليون دولار من إقرارات الرسوم الجمركية، وألغى مطار روتسفيلد الدولي ٧٧ في المائة من مبلغ ١,٣ مليون دولار من إقرارات الرسوم الجمركية)؛ ووجود مبالغ سددت لجهات دائنة معينة بينما ظلت مبالغ أخرى غير مسددة؛ وتقديم مساهمات لا مسوغ لها إلى المسؤولين؛ والرقم غير الواقعي لأعداد الموظفين (من بين قرابة ٣ ٣٠٠ موظف في المؤسسات الخمس الأولى المملوكة للحكومة، المذكورة أعلاه، هناك ٦٣ في المائة لا داعي لهم؛ وعدم إدراك الموظفين لمواصفات وظائفهم، والكفاءة معدومة إلى حد بعيد)؛ ودفع مبالغ إلى مقاولين لقاء خدمات لم تقدم على الإطلاق. إضافة إلى ذلك، لم تعمل الحكومة الانتقالية الوطنية على معالجة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الهياكل الأساسية. وعلى الرغم من وجود اتفاق خطي من جانب رئيس الحكومة الانتقالية بالتعاون مع مراجعي الحسابات، فقد رفضت عدة

مؤسسات أو أفراد بتقديم معلومات ذات صلة وفي حينه. وقد شملت التصرفات العدائية والعدوانية في هيئة الموانئ الوطنية ومكتب الشؤون البحرية توجيه التهديدات اللفظية إلى مراجعي الحسابات. وفي إحدى الحالات، كان لا بد من تعيين فريق من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لتوفير الحماية لهم في إجراء وقائي. وتعرض ممثل شركة بيفاك، وهي شركة فرنسية تم التعاقد معها للتحقق من إقرارات التوريد/التصدير للتخويف. وهو ما اضطره إلى الفرار من ليبريا.

١٢ - وكان على الليبريين أن يواجهوا أيضا ارتفاعا في أسعار السلع الأساسية. ففي الربع الأول من عام ٢٠٠٥، ارتفع سعر الأرز عن السعر الرسمي البالغ ٢٣ دولارا لكل ٥٠ كيلوغراما ليصل إلى ما يزيد عن ٤٠ دولارا. كذلك ارتفع سعر البنزين لفترة وجيزة ليصل إلى ١٠ دولارات للغالون الواحد، ولكنه استقر بعد ذلك عند ٣ دولارات.

١٣ - ويساور الليبريين قلق بشأن كفاءة الجهاز القضائي واستقلاليته، وهو ما يقوّض التزام الحكومة الانتقالية بسيادة القانون. وقد أبرزت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الأمثلة التالية: بُرئت ساحة نائب مدير العمليات في الشرطة الوطنية الليبرية وأعيد إلى منصبه رغم الأدلة القاطعة التي جمعتها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بشأن ارتكابه مخالفات. واعتقل مواطن تشيكي يدعى داليبوركوب لمتاجرته بالأسلحة، وعلى الرغم من صدور أمر من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بالقبض عليه وورود طلب رسمي من الحكومة التشيكية بتسليمه، فقد أُفرج عنه بكفالة دفعها نائب لوزير التجارة وبتدخل من مساعد وزير العدل والمدير الإداري لشركة مصافي البترول الليبرية.

١٤ - خلاصة القول إن الحالة الأمنية عموما لا تزال متوترة. وقد اكتملت عملية نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، غير أن ولايتها المحدودة تقوّض قدرتها على فرض سيطرتها على جميع أنحاء ليبريا. واختتمت عملية نزع السلاح والتسريح، وتم رسميا حل الفصائل المتحاربة، غير أن معظم الليبريين عاطلون عن العمل ويشعرون بالانزعاج لعدم تحقيق أي تحسن كبير في ظروفهم المعيشية. فالفساد المنهجي يضعف الثقة في العملية الديمقراطية ودعم المانحين، وقد تترتب على ذلك نتائج تنعكس في الانتخابات العامة التي ستجري في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ثانيا – آثار الجزاءات المفروضة على ليبريا من النواحي الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية

ألف – لمحة عامة في الحالة الإنسانية والأمنية

١٥ – شهدت ليبريا حتى الآن، من عام ٢٠٠٥، أوجه تحسن ملحوظ في الأمن والاستقرار وإمكانيات التنقل بين المناطق بعد التنفيذ الناجح نسبيا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والإدماج. غير أن المناخ السياسي المشوب بحالة من عدم اليقين وانعدام الأمن لا يزال يخيم على بعض أجزاء من البلد. وقد كان من شأن نشر قوات البعثة الذي قارب الاكتمال أن زاد إلى حد بعيد من إمكانيات الوصول إلى الفئات المستضعفة في المناطق القصوى، وهو ما أتاح للوكالات الإنسانية وغيرها من الجهات المقدمة لمعوقات الإغاثة زيادة جهودها لتلبية أشد الاحتياجات إلحاحا إلى الغذاء والدواء والمياه والمرافق الصحية والمواد التعليمية والمدخلات الزراعية ومواد البناء لجميع فئات المستفيدين.

١٦ – وأحرز تقدم ملحوظ في إصلاح بعض الهياكل الأساسية العامة ومنها الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات/العيادات والأسواق في بعض المناطق والمجتمعات المحلية الرئيسية، وبوجه خاص في مقاطعات بونغ وغراند جيديه ولوفا وماريلاند ونيمبا. وهناك من ناحية أخرى عدة مجتمعات تقع في مناطق نائية جدا لم تستفد بعد من أي مساعدات غوثية. وقد دفعت أحوال الطرق السيئة العديد من المنظمات المنفذة إلى أن تقصر عملياتها على المناطق التي يتيسر الوصول إليها؛ وكثيرا ما تكون هذه على جوانب الطرق الرئيسية أو قريبة منها. ومع بدء موسم الأمطار أصبح العديد من الطرق خطرا وأحيانا متعذرا، الأمر الذي يؤدي إلى حرمان بعض المناطق النائية تماما عن كثير من المساعدات المطلوبة وعن الأسواق والمشاركة في العملية الديمقراطية الجارية.

١٧ – ويظهر تحليل التقدم المحرز الذي أجراه الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أن الأطراف جميعها بذلت نفقات كبيرة واضطلعت بأعمال ضمن جهود ترمي إلى تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية التي حددها اتفاق السلام الشامل، خلال فترة زمنية معقولة. فحتى الآن، تم نزع سلاح ما يصل إلى ٥٠٠ ١٠١ فرد من المقاتلين السابقين وتسريحهم، ومنهم ٣١٣ ٢٢ امرأة و ٠٢٤ ١١ طفلا؛ ويشارك نحو ٠٠٠ ٤٠ فرد من المقاتلين السابقين في مشاريع إعادة الإدماج ومبادرات التمكين المجتمعي وغيرها من البرامج الموازية للتدريب على المهارات. وضُم ٥٠٠ ١٠ طفل من المقاتلين السابقين إلى عائلاتهم أو وضعوا في مراكز مجتمعية لتقديم الرعاية.

١٨ - وقد عاد ما يربو على ٠٠٠ ٥٠ شخص من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية حيث تم توزيع الغذاء على ٥٠٠ ٣٢ شخص من العائدين/أسر المشردين داخليا. إضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد كثيرا عن ٠٠٠ ٢ مشروع من مشاريع التمكين المجتمعي يجري تنفيذها أو أكملت، بتمويل مقدم بدرجة رئيسية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والاتحاد الأوروبي ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية وإدارة التنمية الدولية ومكتب التخطيط وإدارة الموارد وغيرها. وتنفذ هذه المشاريع أساسا في مجالات الزراعة وبناء السلام والخدمات المجتمعية والرصد بهدف الحماية والنهوض بالمجموعات النسائية، وبرامج الشباب، والتدريب على المهارات، وإصلاح الطرق الفرعية وتعمير المآوي المجتمعية في المقاطعات التي شهدت عودة اللاجئين، وهي لوفا، وغراند جيديه، وماريلاند، وبونغ، وبومي، وغراند كاب ماونت، ومونتيسرادو، ونيمبا.

١٩ - على الرغم من الإنجازات المذكورة أعلاه، هناك تحديات جديدة بدأت تطفو على السطح مع عودة آلاف المقاتلين القدامى والمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم. ففي الأشهر الأخيرة وردت بلاغات عن وقوع حوادث معزولة عن سلوك غير متمدن صدر عن مقاتلين قدامى في أنحاء مختلفة من البلد. من ذلك مثلا أن الاحتلال غير المشروع لمزارع المطاط في غوثري (في مقاطعتي كاب مونتي وبومي) وفي متتره سابو الأهلي (في مقاطعة سينوي) من جانب مقاتلين سابقين وإن كان قد استأثر بالعديد من العناوين الرئيسية في وسائط الإعلام، وأثار انتقادات وإدانات لدى الجمهور، لا يزال يقوّض سلطة الحكومة الانتقالية وإلى حد ما مصداقية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فيما يتعلق بالسيطرة على أراضي ليبريا.

٢٠ - وفي حالة أخرى، تفيد التقارير بأن البعثة شددت التدابير الأمنية في غانتا، بمقاطعة نيمبا، في آذار/مارس ٢٠٠٥ بعد أن قامت مجموعة من الشباب بقذف بترين في وجه جندي كان يقوم بواجب الحراسة وشرعوا في ضربه ثم رموا قنبلة مولوتوف على من هرعوا لإنقاذه. وفي نفس مقاطعة نيمبا أطلق حفظة السلام البنغلاديشيون، في وقت مبكر من أيار/مايو، النار فوق رؤوس حشد من المقاتلين السابقين الذين تظاهروا مطالبين بدفع علاواتهم. وهذه الحادثة الأخيرة تؤكد تقلّب الوضع الأمني وتبرز أهمية إعادة تأهيل المقاتلين السابقين والحاجة الملحة إلى ذلك، وهو ما يعتبر في الوقت الحاضر أمرا محوريا فيما يتعلق بتثبيت الاستقرار في ليبريا في المستقبل.

باء – الحالة الاجتماعية – الاقتصادية

٢١ – في أيار/مايو ٢٠٠٥، نشر صندوق النقد الدولي تقريرا يوجز آراء مجلس مديريه التنفيذيين، بعد مشاورات أجريت في ليبريا بشأن التنمية والسياسات الاقتصادية للبلد. وعلى الرغم من أن المديرين أعربوا عن ترحيبهم بأوجه التحسن التي تحققت في الحالة الأمنية وبما أحرز من تقدم أولي في تنفيذ إصلاحات هامة في ليبريا، فقد حذروا من أن البلد يواجه تحديات مثبطة في سعيه من أجل إعادة بناء الاقتصاد والحد من الفقر، وأن تحقيق سلام واستقرار سياسي دائمين يعد شرطا أساسيا لا محيد عنه. ولاحظ المديرون كذلك أن عددا كبيرا من المقاتلين السابقين لا يزالون بحاجة إلى أن يتم إدماجهم في الحياة الاقتصادية وأن الافتقار إلى التماسك بين أجهزة تقاسم السلطة في الحكومة لا تزال تعوق تنفيذ سياسات وإصلاحات سليمة. وشدد المديرون على أن ليبريا بحاجة عاجلة إلى مساعدة خارجية واستثمار من جانب القطاع الخاص، وأن تدفق هذه المساعدة يتوقف على اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز المؤسسات والحد من الفساد وتحسين شؤون الحكم.

٢٢ – وأعربت مصادر تابعة للأمم المتحدة في ليبريا عن قلقها بشأن العجز البالغة قيمته ٣٩ مليون دولار في مجال عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، وحذرت من أن ذلك يمكن أن يعزز الإغراءات التي يقدمها مجندو المرتزقة الذين لا يزالون ينشطون في عدة مناطق حدودية، ومنها المناطق التي تفتقر فيها البعثة إلى أموال كافية للاضطلاع بأعمال إعادة التأهيل.

٢٣ – ووفقا لما ورد في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية في عام ٢٠٠٤ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في ليبريا لعام ٢٠٠٤، كان ٧٦ في المائة من سكان البلد البالغ عددهم ٣ ملايين نسمة في عام ٢٠٠١ حسبما تشير التقديرات، يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وبلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل، في الفترة نفسها، ٨٥ في المائة، ولم يكن يتيسر الوصول إلى المياه النظيفة إلا لـ ٢٦ في المائة من السكان في حين بلغت نسبة الذين كانت تتيسر لهم حيازة الأرض ٢٤ في المائة فقط. وبلغت نسبة الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة لمن هم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من العمر ٣٥ في المائة وبلغت نسبة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل في تلك الفئة العمرية ١٣ في المائة.

٢٤ – وتشير تقديرات المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية لليبريا أن عدد سكانها يبلغ ٣,٤ مليون نسمة، ٨٠ في المائة منهم يعيشون تحت خط الفقر. وتشير البيانات الإحصائية التي قدمها صندوق النقد الدولي إلى أن درجة الانتعاش في فترة ما بعد الصراع في ليبريا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كانت متواضعة نسبيا. فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي (بأسعار عام ١٩٩٢) من ٨٩٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة إلى ١١٦ دولارا في عام ٢٠٠٤. وفي منتصف التسعينات، نما اقتصاد ليبريا بنسبة ١٢٢ في المائة في غضون سنتين بعد انتهاء الصراع. وقد عزي ذلك الانتعاش القوي في جزء كبير منه إلى تحسن الحالة الأمنية التي سمحت بعودة المشردين داخليا واللاجئين بسرعة وإلى استئناف الإنتاج في الصناعات الحرجية وصناعة المطاط. وفي مقابل ذلك، شهدت ليبريا نموا سنويا لم يتجاوز ٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ على الرغم من المساعدات الخارجية الكبيرة نسبيا التي قدمت في شكل معونات إنسانية. والعوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا النمو المتواضع هي:

- ركود أنشطة التصدير الرسمي، ويرجع ذلك في جزء منه إلى الجزاءات المفروضة على صادرات الأخشاب.
- بطء انتعاش الأنشطة الزراعية ويرجع ذلك إلى بطء عودة اللاجئين إلى المناطق الريفية نتيجة للتحسن المتواضع الذي تحقق في الحالة الأمنية.

جيم - تقييم أثر الجزاءات على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية

٢٥ - خلال فترة الولاية الحالية، أجرى الفريق، بمساعدة فريق من المستشارين المحليين، تقييمات متابعة في مناطق إنتاج الأخشاب والمراكز الاقتصادية القريبة. وكانت النية من وراء ذلك هي أن يتم قدر المستطاع، تحديد الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للجزاءات، ومستوى الأنشطة الاقتصادية والحالة الأمنية والإدارة المدنية، ومدى أنشطة الإغاثة الإنسانية، وحالة عملية إصلاح الهياكل الأساسية المجتمعية والحالة فيما يتعلق بالعملية المستمرة لإعادة العائدين والمشردين داخليا إلى ديارهم وتوطينهم. وتحديد مدى ونطاق برامج التدريب على المهارات المدرة للدخل التي تستهدف، بوجه خاص المقاتلين السابقين وفئات العائدين منهم أعداد كبيرة من العاملين السابقين في صناعة الأخشاب. وقد أجريت التقييمات في ١٣ مقاطعة من بين ١٥ مقاطعة، ومنها مقاطعات بونغ ونيمبا ولوفا وكيب ماونت وريفرجي وغباربولو وغراند باسا ومارجيبي وماريلند وريفرسيس وبومي ومونتسيرادو. وفيما يلي موجز بنتائج هذه التقييمات.

الأنشطة الاقتصادية

٢٦ - إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة الدولية من قبيل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمات المساعدة الإنسانية الثنائية، والمؤسسات الزراعية الكبيرة الحجم، والوكالات الحكومية وشبه الحكومية هي القوى المحركة الرئيسية

لأي شكل من أشكال العمالة المنظمة والنشاط الاقتصادي في جميع ما تم زيارته من مقاطعات. وفي ظل الحظر الساري على صادرات الأخشاب والماس، يشكل إنتاج المطاط حاليا أكبر قطاع رسمي في الاقتصاد الليبري حيث يوفّر منتجو المطاط الرئيسيون (Firestone و Liberian Agricultural Company و Cavalla Rubber Company و William VS Tubman Rubber Estate) العمالة المباشرة من ٠٠٠ ١٠ إلى ٠٠٠ ١٥ ليبري والمدخلات وأعمال السمسرة لشراء العصارة المطاطية والخدمات الإرشادية لعدد آخر يتراوح من ٠٠٠ ٥ إلى ٠٠٠ ٨ من صغار أصحاب الامتيازات. ويبلغ متوسط الدخل الرسمي من دولار ونصف إلى دولارين يوميا.

٢٧ - والعمالة ''الرسمية'' التي توفرها حاليا صناعة الأخشاب صغيرة الحجم وعلى موظفي هيئة التنمية الحرجية وعدد من المرخص لهم من الأفراد والشركات الذين يقومون على نطاق ضيق بتجهيز الأخشاب للسوق المحلية. وهم يشملون مصنع لنشر الأخشاب في مقاطعة غراند باسا تقوم بتشغيله شركة ANA Woods Company ويوفر الخشب المنشور للسوق المحلية. وتوصل فريق التقييم إلى دليل جوهري على تزايد عدد مصانع نشر الأخشاب غير المشروعة لا سيما في مناطق الامتياز السابقة. وهناك عدد من المنشآت الرئيسية التي توفر المال والدخل وكانت تعمل في السابق في الإنتاج الحرجي والزراعي إما أنها قد هُجرت حاليا أو يقوم بتشغيلها بصورة غير مشروعة المقاتلون السابقون أو السكان المحليون. وتمثل شركات Sinoe Rubber Plantation و Butaw Oil Palm Company و Blokonjlah Gold Fields في مقاطعة سينوي و Guthrie Rubber Plantation، في مقاطعة بومي مجرد أمثلة قليلة على ذلك.

٢٨ - وما زال القطاع غير الرسمي هو أكبر قطاع تشغيل منفرد بالنسبة إلى معظم الليبريين حيث يعمل به ما يقدر بـ ٠٠٠ ٧٠٠ إلى ٠٠٠ ٩٠٠ ليبري في أعمال تجارية صغيرة ويحققون ما بين دولار وخمسة دولارات من دولارات الولايات المتحدة يوميا. ويقدر متوسط الأجور الشهرية من ١٥ إلى ٤٠ دولارا بالنسبة إلى الموظفين الحكوميين، ومن ٦٥ إلى ١٠٠ دولار بالنسبة إلى موظفي القطاع الخاص، ومن ٧٥ إلى ١٥٠ دولار بالنسبة إلى الموظفين المحليين الذين يعملون لدى المنظمات غير الحكومية ومن ١٥٠ إلى ٣٥٠ دولار بالنسبة إلى الموظفين الوطنيين الذين يعملون لدى الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، هناك عدة برامج مؤقتة للعمل أعدت كجزء من برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين الذي يستمر تسعة أشهر. وتشمل هذه الوظائف، التي تقدم دولارا واحدا يوميا، أعمال الطرق وتشييد المرافق العامة وإعادة تأهيل المزارع.

٢٩ - وتمثل الأنشطة المعيشية من قبيل زراعة المناطق المرتفعة والمستنقعات بمحاصيل الأغذية الرئيسية، وصيد الأسماك، وصيد الحيوانات البرية في الغابات القريبة لاستهلاكها وبيعها محليا، وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك إنتاج الوقود المحلي واستخراج الذهب والماس، مصدرا رئيسيا آخر للعمل لدى ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من فقراء الريف في ليبريا.

حالة الأمن

٣٠ - حسب ما ذكرته وحدات العسكريين والشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشرطة الوطنية الليبرية، هناك مستوى محمود من الأمن في جميع المقاطعات، لا سيما مقار المقاطعات والبلدات القريبة. بيد أن فريق التقييم لاحظ مستوى ما من عدم الأمن في أجزاء من مقاطعة سينوي التي تجري بها أعمال غير مشروعة لاستخراج المطاط، وعلى وجه التحديد في مناطق شركتي Sinoe Rubber Plantation و Butaw Oil Palm Company. وأبلغت الشرطة المدنية التابعة للبعثة والشرطة الوطنية الليبرية الفريق بأن جوانب النقص في اللوجستيات وفي القوى العاملة، التي تصاحبها صعوبة في إمكانية التحرك عبر الطرق، هي الأسباب الرئيسية في انعدام الأمن بالمناطق المذكورة آنفا. وذكر كثير من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن المضايقات والتخويف على يد المقاتلين السابقين قد أصبح أمرا عاديا. وينحو كثير من السكان المحليين باللائمة على انعدام عنصري إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في مقاطعتي سينوي وريفرسس باعتباره سببا في حدوث هذه التجاوزات. وشهد فريق التقييم واقعة قام فيها مقاتلون سابقون في شركة Sinoe Rubber Plantation بضرب رجل ضربا مبرحا بزعم أنه قد استولى على المطاط الخاص بهم. وفي الوقت ذاته ما زال مئات المقاتلين السابقين والسكان المحليين يحتلون متنزه سابو الوطني (Sapo National Park) حيث يعملون أساسا في استخراج الذهب وصيد الحيوانات البرية.

٣١ - وكذلك، أعربت السلطات المحلية وجماعات حقوق الإنسان في مقاطعتي بومي وكيب مونت عن قلقها إزاء مستوى انعدام الأمن في مزارع غوثري والقرى المحيطة بها حيث يُعتقد أن المقاتلين السابقين بها مسلحون. وليس ثمة دليل على أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أو الحكومة لديها سيطرة على المزارع والمناطق المحيطة بها مباشرة. وعندما مر الفريق بالسيارات عبر المزارع كان من المستطاع رؤية مئات من الأفراد لديهم أدوات استخراج المطاط وأوعية مملوءة به. وأبلغ الفريق بعض ممن تمت مقابلتهم من أفراد أن التخويف والمضايقة على أيدي المقاتلين السابقين أمر شائع.

الإدارة المدنية

٣٢ - يجري تدريجيا إنشاء إدارة مدنية في جميع المقاطعات، رغم كثرة الشكاوى إزاء انعدام الدعم عموما من الحكومة المركزية. بيد أن هناك قدرا من الدعم يقدم إلى الهيئات الحكومية على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات لإصلاح مباني المكاتب العامة وتزويدها بما يلزم، وذلك من خلال المشاريع الممولة أساسا من الأمم المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ولم يستطع الفريق مقابلة عدد من الموظفين الحكوميين المكلفين بالعمل في بعض المقاطعات. وكان من الواضح أن ظروف العمل السائدة لم تكن جذابة بالقدر الذي يكفي لإسراع الموظفين إلى تولي وظائفهم.

٣٣ - ولم يُنشأ بعد بشكل تام النظام القضائي والشرطة في ما تم زيارته من مقاطعات، فيما عدا مقاطعة غراند باسا. وليست هناك محاكم دورية في مقاطعات ريفرسس وكيب مونت وبومي وغاربولو وريفر غي وسينوي. وقد عُين بعض القضاة الدوريين ولكنهم غير قادرين على العمل بفعالية أساسا بسبب انعدام اللوجستيات والحيز المكتبي الملائم والإمدادات اللازمة. وبدت جميع منشآت الشرطة الوطنية في جميع ما تم زيارته من مقاطعات مجهزة تجهيزا سيئا يحول دون القيام بفعالية بأعمال الشرطة. وأبلغت الفريق السلطات المحلية في مقاطعات سينوي وريفرسس وغراند باسا وغاربولو وكيب مونت وبومي أنها لم تتلق أي دعم مالي من الحكومة المركزية في فترة الاثني عشر شهرا الماضية وأن ما حققته من إنجازات متواضعة قد جاء أساسا نتيجة للمساعدة الغوثية وتبرعات المجتمعات المحلية ومبادرات المساعدة الذاتية.

٣٤ - وأُبلغ الفريق من وكلاء تحصيل الإيرادات الحكومية في عدة مقاطعات أن جميع ما يُحصَّل من ضرائب يُنقل إلى المقر الرئيسي لوزارة المالية في مونروفيا. ولم يتسن الحصول على أرقام دقيقة للإيرادات لأسباب تتراوح ما بين انعدام سلطة الكشف عنها وقيام بعض وكلاء تحصيل الإيرادات بقيد بيانات غير دقيقة بالسجلات.

الخدمات الاجتماعية

٣٥ - يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدور محوري في توفير الخدمات الأساسية من قبيل مرافق التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية. وتبين لفريق التقييم أن جميع الأعمال الضرورية التي تجري حاليا، في محاولة لإصلاح مئات من آبار المياه والمدارس والعيادات ومراكز المجتمعات المحلية وغير ذلك من المباني، تقوم بتنفيذها وكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في شراكة مع المجتمعات المحلية. وفي حين يظل الدعم الحكومي ضئيلا ومقصورا على سداد مرتبات المدرسين وشتى العاملين الصحيين، تبين للفريق أن معظم

المدرسين لم يتلقوا في الموعد المقرر مرتباتهم التي يبلغ متوسطها ١٥ دولارا شهريا. وغالبا ما يضطرون إلى السفر إلى العاصمة للحصول على مرتباتهم التي يتأخر تقاضيهم لها عدة شهور في المرة الواحدة. وكان العاملون الصحيون الذين تمت مقابلتهم أفضل حالا قليلا لأن معظمهم مرتبطون بمشاريع ممولة من شتى وكالات المعونة، ومن ثم يتلقون مرتبات تفوق عدة مرات مرتباتهم الحكومية.

٣٦ - وكانت جميع المواد التعليمية التي زُوِّد بها عدد ضئيل من المدارس الأسعد حظا مقدمة من شتى الوكالات ومن أبرزها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وعدد من المنظمات غير الحكومية. وفي المستشفيات والعيادات تبين للفريق أيضا أن جميع الأدوية والمعدات، بالإضافة إلى أعمال الإدارة والصيانة اليومية، مقدمة فعلياً عن طريق منح ومساعدة غوثية من شتى المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة.

٣٧ - ومن الجدير بالذكر أنه لم يُعثر على أي دليل من خلال تقييمات المتابعة المذكورة على أن شركات الأخشاب أو أيا من كيانات التعدين العاملة حاليا قد قدمت دعما في الماضي أو الحاضر لتوفير الخدمات الاجتماعية. ولم يُعثر في ما يزيد على ثلاثة أرباع المدارس التي تمت زيارتها خلال البعثة البالغ عددها ١٢٠ مدرسة على مواد تعليمية من قبيل الطباشير والسُبورات والمختبرات العلمية وغير ذلك من المواد التعليمية المساعدة. وتبين للفريق كذلك أنه بسبب عدم سداد مرتبات المدرسين في بعض المدارس النائية، اضطر الطلبة إلى العمل في مزارع الموجهين/المدرسين في أيام الجمع كتعويض عما يقدمونه من خدمات لهم. وفي إحدى زيارات الفريق إلى مدرسة Tweh Gilklay الإعدادية في بلدة فيش تاون أحد أيام الجمعة، لم يكن هناك طلبة. وذُكر أنهم ذهبوا جميعا للعمل في مزارع عدد من المدرسين. واعتبر كثير ممن جرت مقابلتهم من المدرسين أنهم متطوعون لأنهم لا يكادون يحصلون على أي مرتبات من الحكومة المركزية.

المرافق الأساسية العامة

إمدادات الكهرباء والمياه

٣٨ - ليس هناك حاليا إمدادات مركزية للكهرباء أو إمدادات للمياه عبر الأنابيب في أي مكان في ليبريا. ففي العاصمة والمراكز السكانية الرئيسية الأخرى، تُوفَّر إمدادات الطاقة الكهربائية عبر المولدات الخاصة، التي تكلف كثيرا لتشغيلها وتُسهم إلى حد كبير في التلوث بالضوضاء وتلوث الجو والمياه. والمياه النظيفة تُنقل عبر الشاحنات من المستودع المركزي خارج العاصمة ثم تباع إلى الأُسر المعيشية والمحلات التجارية، بسعر ٥ إلى ١٠ سنتات من سنتات الولايات المتحدة للجالون. وبالنسبة إلى معظم الأُسر المعيشية، فإن المياه المعالجة

بصورة غير كافية المستخرجة من الآبار هي الوسيلة الوحيدة الرخيصة الثمن للحصول على المياه ''النظيفة''.

٣٩ - وعلم الفريق بوجود مبادرة أعدتها المفوضية الأوروبية والبنك الدولي لتمويل إصلاح أجزاء من منشآت معالجة المياه الحالية وإعادة تأهيل المواسير الرئيسية فضلا عن الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة لاستخراج المياه الجوفية. وإضافة إلى ذلك مول البنك الدولي دراسة جدوى عن الإمكانات الاجتماعية - الاقتصادية المتعلقة بإمدادات المياه في المناطق الحضرية في بوكانن، وكاكاتا، وزويدرو، وغرين فيل، وروبرتسبورت، وفيونجاما، والمرافق الصحية ومياه العواصف والصرف ونظام تصريف النفايات الصلبة في ليبريا.

النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية

٤٠ - تتولى أساسا شركات نقل خاصة توفير النقل العام. وفي الأشهر الأخيرة، كان هناك عدد محدود جداً من الحافلات العامة العاملة في مونروفيا، المخصصة أساسا لتخفيف الصعوبات الجمة التي يواجهها سكان الضواحي لدى اتجاههم إلى العمل والعودة منه. وهناك ضرورة لإعادة تأهيل المطارات والموانئ التي تمثل معاً مصدراً مهماً وموثوقاً به فيما تحققه الحكومة من إيرادات حالية. وقد موَّل البنك الدولي في الآونة الأخيرة عددا من الدراسات للقيام بما يلي: (أ) إجراء تقييم تقني لعمليات ميناء مونروفيا؛ (ب) تحديد الأعمال الطارئة المطلوبة لتحسين فعالية وسلامة العمليات على وجه السرعة؛ (ج) إعداد خطة رئيسية طويلة الأجل للميناء بما يتسق مع تدفق الشحنات المتوقع مستقبلا.

٤١ - موَّل البنك الدولي أيضا دراسات لاستعراض قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وأوصى بإعداد استراتيجيات لتطوير القطاع، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي اللازم، وإنشاء مكتب منظم مستقل. ويعمل بالكاد نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوك للحكومة، وتُوفَّر جميع خدمات الهاتف تقريبا في البلد عن طريق شبكات الهاتف الخلوي المملوكة للقطاع الخاص.

الطرق

٤٢ - لدى ليبريا طرق تمتد زهاء ١١ ٠٠٠ كيلومتر، ممهد منها ٦٥٠ كيلومترا فحسب. ولم يحدث تغير رئيسي في الحالة العامة للطرق في جميع المقاطعات التي زارها الفريق مُنذ التقييم الأخير الذي أجراه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي مناطق الامتياز السابقة لقطع الأشجار، أدى انعدام صيانة الطرق إلى أن أصبح لا يمكن المرور بها إلا بصعوبة، بل يصبح مستحيلا في بعض الحالات. وتشتكي بلا توقف منظمات الإغاثة العاملة في هذه المناطق من

الصعوبات الجمة في الوصول إلى المناطق النائية، ومن التكلفة العالية المتكبدة لصيانة تلك المركبات التي تسير بهذه الطُرق، ناهيك عن تواتر وقوع الحوادث.

٤٣ - ورغم الاستثمارات الضخمة المقدمة من البعثة والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وشركاء آخرين في إعادة تأهيل الطُرق والجُسور الرئيسية وصيانتها في شتى المقاطعات، فإن حالة الطُرق السيئة ما زالت أحد الأسباب التي يرجع إليها بطء إيقاع جهود التشييد في مناطق العائدين الرئيسية ومن ثم تأخير عودة بعض اللاجئين والمشردين داخليا. وهناك شواغل بالفعل بأن آلاف العائدين قد لا يستطيعون العودة إلى مقاطعاتهم الأصلية في الوقت المناسب للتصويت في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

دال - الاستنتاجات

٤٤ - بعد عدة مشاورات أجريت مع ممثلين عن القطاع المدني الليبري، ووكالات المعونة والجهات المانحة الدولية ومنظمي المشاريع الخاصة وغيرهم من أصحاب المصلحة في ليبريا (انظر المرفق الأول)، توصل الفريق إلى الاستنتاجات الواردة أدناه.

٤٥ - أصبحت آليات اقتصاد الحرب وما بعد الصراع في ليبريا تمثل دائرة مفرغة على كل من الصعيدين الاقتصادي الكلي والجزئي. فالدوافع الاقتصادية والسياسية لدى بعض المسؤولين المعينين من خلال إطار اتفاق السلام الشامل، وكثير من المقاتلين السابقين للقيام بأنشطة غير مشروعة وممارسات فاسدة، تفوق إلى حد بعيد دوافع العمل لصالح الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسلام الدائم والديمقراطية الحقيقية. إذ إن سيطرة حكومة انتقالية مفككة على الحكم والسلطة تشكل عاملا يزيد من ترسيخ عملية الاستغلال وتآكل قاعدة الموارد الطبيعية. وريثما تتم إعادة إنفاذ القانون في ليبريا، ستظل ممارسة هذا الاستغلال للموارد والإساءة إلى حقوق الإنسان الأساسية تمر بلا عقاب.

٤٦ - والمنافع التي يمكن تحقيقها من رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ليبريا واضحة، من حيث توفير فرص العمل، والبدء في إنعاش الاقتصاد الريفي وصيانة الطرق، والمساهمة في الخدمات الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب أمور أخرى. بيد أنه بالنظر إلى الكثير من التحديات الصعبة التي يواجهها الترتيب الانتقالي حاليا، لا سيما فيما يتعلق بالحكم الرشيد والشفافية المالية، والمساءلة، هناك إحساس متزايد لدى المجتمع الليبري ولدى المجتمع الدولي، بأن المسألة البالغة الأهمية الآن لا ينبغي أن تكون رفع الجزاءات أو عدم رفعها، بل بالأحرى الكيفية التي من شأنها تمكن الليبريين والمجتمع الدولي وغيرهم من أصحاب المصلحة من إدارة الحالة بطريقة تبين أنه لم يَعد ثمة حاجة إلى الجزاءات الاقتصادية.

٤٧ - وقد كانت الاستثمارات التي قدمها المجتمع الدولي لمعالجة القضايا الإنسانية في ليبريا خلال العقد الماضي كبيرة، ولكن تصرفات كثير من الوكالات المنفذة اتسمت في أغلب الأحيان بالتسرع لأسباب منها إلحاحية الأزمة والاشتراطات التي تضعها كل جهة مانحة على حدة، وفي بعض الأحيان انعدام البيانات الموثوق بها والسليمة بشأن جميع الجوانب ذات الصلة بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ليبريا. وكثيرا ما تفضي هذه الفجوة في المعلومات إلى عدم كفاية التعاون والتنسيق فيما بين شتى الجهات المانحة والوكالات المنفذة التابعة لها أو عدم فعاليتهما. وهناك اعتقاد شائع الآن بأن انعدام التنسيق هذا يساهم في بطء التقدم المحرز في الانتعاش الاقتصادي وتحقيق سلام وأمن دائمين في ليبريا.

٤٨ - كما أن انعدام عنصر إعادة التأهيل وإعادة الإدماج بشكل بارز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في قطاعات معينة من ليبريا قد يفضي إلى حالة لا يتم فيها إعادة إدماج جزء كبير من المقاتلين السابقين، ومن ثم قد يصبحون عنصر إخلال بالاستقرار في عملية تحقيق سلام دائم وديمقراطية في ليبريا والاستقرار بالمنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة السيئة جداً التي تتسم بها شبكات الطرق في ليبريا هي عنصر اختناق رئيسي ما زال يعوق جميع الجهود المبذولة لتحقيق انتعاش سريع، لا سيما بالمناطق الريفية. كما أن التكلفة العالية جداً لصيانة الطرق والمركبات التي تسير بها تمثل عنصر استنفاد للموارد المتاحة حاليا. ويتعين إعادة تقييم الحالة في ضوء النقصان الخطير في تمويل عملية التعمير وإعادة التأهيل في ليبريا.

٤٩ - كما أن الإيقاع المتزايد السرعة في أنشطة الزراعة المعيشية والتعمير بسبب عمليات العودة الجماعية المستمرة للاجئين والمشردين داخليا، قد تفضي إلى تآكل واسع النطاق وسريع للغابات وموائل الأحياء البرية والأراضي الزراعية الخصبة.

هاء - التوصيات

٥٠ - يوصي الفريق بما يلي:

- يتعين على الجهات المانحة وغيرها من الجهات المساهمة في عملية إعاش ليبريا أن تغتنم الفرصة التي توفرها الحالة الراهنة بأداء عملها بصورة مختلفة، عن طريق المواءمة بين أولويات كل منها والعمل بروح المبادرة في كفالة زيادة تنسيق الجهود التي تبذلها وكالاتها المنفذة، والشفافية والمساءلة في إدارة المؤسسات والتمكين الاستراتيجي للسكان المحليين. وسيكون من شأن هذا النهج تحقيق الاستفادة المُثلى من المنافع الإيجابية المباشرة والآثار الأبعد مدى التي تحدثها استثمارات الجهات المانحة في عملية السلام بليبريا والاستقرار الإقليمي.

- يتعين أن تقوم الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا على الفور، بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والجهات المانحة، بوضع خطة عمل شاملة لإبعاد الشاغلين غير الشرعيين لشتى المزارع التجارية ومتنزه سابو الوطني وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، للبرهنة بوضوح على سيطرة الحكومة وبسط سلطتها على أراضي ليبريا.

- يتعين على الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا وجميع الجهات المانحة إيلاء اهتمام عاجل بالموجة العارمة الراهنة في قطع الأشجار واستخراج المطاط، وتعدين الماس والذهب بصورة غير منظمة وغير مشروعة، وما ينشأ عن هذه الأنشطة من عواقب بيئية. وبالتالي، يتعين أن يتضمن التخطيط لجميع مشاريع إعادة تأهيل المرافق الأساسية وتعمير المجتمعات المحلية وإعادة الإدماج تدابير ترمي إلى تخفيف حدة الآثار البيئية السيئة الناشئة عن هذه الأنشطة.

- ويتعين على وكالة حماية البيئة وهيئة تنمية الغابات ووزارة الزراعة، وغيرها من الهيئات الحكومية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، بالشراكة مع قيادات المجتمعات المحلية، اغتنام الفرص القائمة بفعالية بغرض إيجاد فرص للعمل وتنظيم البرامج التدريبية على الأجلين القصير والمتوسط لصالح آلاف المقاتلين السابقين، وموظفي شركات قطع الأشجار السابقين، وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية، حيث يتمثل أحد الخيارات في وضع برامج مكثفة لإعادة زراعة الغابات وإصلاح الأراضي في المناطق التي أُزيلت منها الغابات سابقا بسبب قطع الأشجار واستخراج المعادن وغير ذلك من الأنشطة الصناعية المدمرة. ومن شأن هذا النهج أن يساعد على تخفيف حدة المشاق الاقتصادية الناشئة عن الحظر المفروض على الأخشاب، وتوفير فرص التدريب في الحاضر والمستقبل في الأحراج وإعادة تأهيل الأراضي أمام الكثير من الشباب، مع البرهنة في ذات الوقت على المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناشئة عن الإدارة المسؤولة لقاعدة الموارد الحرجية والمعدنية الغنية، الآخذة مع ذلك في التناقص في الوقت الذي تلح فيه الحاجة إليها.

ثالثا – الأسلحة

ألف – حركة المعدات: الأسلحة والذخيرة

نزع السلاح والتسريح

٥١ – استردت عملية نزع السلاح في ليبريا ٣١٤ ٢٨ قطعة سلاح و ٠٠٠ ٥٠٠ ٦ قطعة ذخيرة، وذلك من ٥٠٠ ١٠١ جندي مسرح، أي بنسبة ٣,٦ مقاتل لكل سلاح تم تسليمه. وبالإضافة إلى هذا، تم استرداد ٦٠٤ ٣٣ قطعة من ذخائر الأسلحة الثقيلة. وبالمقارنة، وحتى مع كون المصادر مبعثرة، أسفرت عملية نزع السلاح في سيراليون عن حصر ٠٠٠ ٧٥ مقاتل و ٠٠٠ ٢٥ قطعة سلاح. وأسفرت عملية نزع السلاح في ليبريا في عام ١٩٩٧ التي تقوم بها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن تجميع حوالي ٠٠٠ ١٩ قطعة سلاح، رغم أن عدد المقاتلين الذين نُزع سلاحهم لا يزال مجهولا.

٥٢ – ومن الأسلحة التي سلمت والبالغ عددها ٣١٤ ٢٨ قطعة، كان هناك ١٨٩ ٢١ بندقية من نوع كلاشنيكوف (٧٤ في المائة من المجموع) و ١٣٣ من قاذفات الهاون (٠,٤ في المائة). وبنادق الصيد، التي تُستعمل بشكل رئيسي من أجل الصيد والدفاع عن النفس، لا تعود عموما إلى أي طائفة بيد أنه تم تسليم ٣١٠ ٥ بنادق منها (١٨,٧ في المائة). وهي رخيصة ومن السهل العثور على ذخيرتها (كانت ذخيرتها معروضة للبيع في أسواق فوانجاما في عام ٢٠٠٥).

٥٣ – والعدد الحقيقي للأسلحة في ليبريا، بالمقارنة مع العدد المسجل، هو موضع نقاش، ولا سيما فعالية نزع السلاح في تلك المناطق التي يصعب الوصول إليها (أي مناطق الحدود للمرحلة الثالثة التي تم تجهيزها في أواخر البرنامج).

هل لا يزال هناك أسلحة وذخيرة في ليبريا؟

٥٤ – من غير المحتمل أن يُعرف على الإطلاق وعلى وجه الدقة عدد الأسلحة التي كانت في ليبريا عند البدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. بيد أنه حيث يكون حجم دفعة هامة من الأسلحة معروفا ويمكن التعرف عليها بشكل متميز (أي عن طريق الأرقام المتصلة التسلسل)، فعندها يغدو في الإمكان معرفة العدد الذي أمكن استرداده. لكن الأسلحة التي تستوفي كل هذه المعايير قليلة جدا، بما فيها البنادق الهجومية M7OAB2، والمدافع الرشاشة الخفيفة LMG84، ومطلقات القذائف RBM57، التي استُوردت في عام ٢٠٠٢. بيد أن الفريق تمكن من التحقق بشكل مستقل، (S/2003/498، الفقرة ٦٩ وما بعدها) من توريد ست شحنات أسلحة إلى ليبريا بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس

٢٠٠٢، ومن الممكن، باستخدام إحصاءات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مقارنة الأسلحة التي تم توريدها مع الأسلحة التي سُلمت أو استردت في ليبريا حتى الآن.

الجدول ١

النسبة المئوية للأسلحة التي جمعت في عام ٢٠٠٢: والتي سُلمت

السلاح	الأسلحة التي سلمت إلى حكومة ليبريا من حزيران/ يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٢	مجموع الأسلحة التي جمعت عن طريق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن	الأسلحة التي جمعت حتى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ بالنسبة المئوية
البنادق الأوتوماتيكية			
7.62X39 mm	٥ ٠٠٠	٣ ٨٩٤	٧٧,٨٨
مطلقات القذائف			
RB M57	٣٥٢	٢١٢	٦٠,٥١
السهم الأسود			
بنادق بعيدة المدى			
M93 12.7 mm	١٠	٤	٤٠,٠٠
مدافع رشاشة			
:M84 7.62 mm	٨٠	٣٤	٤٢,٥٠

٥٥ - أما البنادق الهجومية والمدافع الرشاشة الخفيفة M84 التي لم تسلم فهي أسلحة هامة لأنها جديدة ويمكن صيانتها ولذلك فهي تمثل تهديدا لا يستهان به.

٥٦ - وثمة طريقة أخرى لتقدير الأسلحة المستردة تتمثل في مقارنة الأعداد الإجمالية للأسلحة المستوردة بمجموعة الأرقام المتصلة التسلسل التي سُجلت في عملية نزع السلاح والتسريح. وهذا أمر ممكن بالنسبة للبنادق AK74 الجديدة، المجهولة المنشأ، التي صودرت في مطار روبرتسفيلد الدولي في مونروفيا في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وبالنسبة لمجموعة شاملة من القنابل الصاروخية من طراز RPG7 التي تم استردادها خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. فإن كانت الأرقام المتسلسلة للأسلحة الموردة في دفعة بعينها هبطت ضمن مجموعة ما، فيمكن افتراض أن الأرقام في تلك المجموعة تنطبق على أعداد الأسلحة التي سلمت، وهذا ما يمكن مقارنته بالعدد المبلغ عنه خلال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. (وقد يكون في هذه النتيجة جنوح إلى خفض تقديرات معدلات الإعادة لأن بعض الأسلحة في مجموعة الأرقام المتسلسلة قد لا تكون قد سلمت أصلا).

الجدول ٢

تقدير الأسلحة المفقودة بالاستناد إلى تحليل الأرقام المتسلسلة

	الأسلحة	
	بنادق جديدة من طراز *AK-S47*	قنابل صاروخية من طراز *RPJ7*
جُمعت خلال برنامج نزع السلاح	٢٨٧	٤٢٠
مجموعة الأرقام المتسلسلة	١ ١١٧	٧٩٢
تقديرات الأسلحة المفقودة	٨٣٠ (٧٤ في المائة)	٣٧٢ (٤٧ في المائة)

الذخيرة

٥٧ - من الصعب أيضا معرفة كمية الذخيرة التي لا تزال متداولة في ليبريا لأن الأرقام غير متوفرة إلا بالنسبة لكمية الأسلحة المدمرة (١٣٦ ٤٨٦ ٦ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٦٠٤ ٣٣ قطعة من الذخائر غير المتفجرة)، والأرقام الكاملة عن الكمية الموردة غير متوفرة. وعلاوة على ذلك، لم يتوفر للفريق أرقام عما استُعمل أثناء القتال. وفي الحقيقة، فإن عدد الطلقات من عيار (7.62x39 mm) للبنادق الهجومية من طراز (M70 AB2) التي تم توريدها في الشحنات الجوية الست المذكورة أعلاه، لفيصل واحد فقط (حكومة ليبريا) خلال ٣ أشهر فقط في عام ٢٠٠٢ تمثل ٣٢٠ ٤٥٠ ٤ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة أو ٦٨ في المائة من إجمالي كمية الذخيرة المستردة من جميع الفصائل خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن بأكملها. أما القنابل اليدوية البالغ عددها ٩٩٦ ١٠ قنبلة وصواريخ الأسلحة من طراز RB M 57 من الشحنات الجوية ذاتها فتزيد قليلا عن ٣٢ في المائة من مجموع ما استرد خلال تلك العملية.

احتمال وجود أسلحة لا تزال مخبأة في ليبريا

٥٨ - تلقى الفريق تقارير من المراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومن المجتمع المدني تشير إلى أن الأسلحة قد لا تزال متوفرة بالنسبة لبعض المقاتلين السابقين، ولا سيما الأسلحة الصغيرة مثل البنادق الهجومية (من طراز AK-47) وكذلك قاذفات الصواريخ. هذه الأسلحة ربما تكون موجودة في الأدغال ومزارع المطاط والمناطق الحدودية وكذلك في مونروفيا، وبخاصة في الأحياء التي يقطن فيها حاليا المقاتلون السابقون. وهذه المناطق هي التي تلاقي فيها الشرطة الوطنية الليبرية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا صعوبات في بسط سلطتها عليها.

الأسلحة والذخائر التي عُثر عليها

٥٩ - تكتشف الآن أسلحة وذخائر وتقدّم إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبخاصة في المناطق الحدودية مثل منطقة لوفا. بيد أن هذه الأسلحة هي بشكل رئيسي أسلحة صغيرة أو ذخيرة فردية مدفونة في أماكن غير بعيدة عن المنازل، بل وفي إحدى الحالات، كحالة المدفع الرشاش في بلدة توتاون، ألقي في مستنقع وعثر عليه العاملون في مجال تنظيف الأراضي. هذه المعدات هي في حالة سيئة بسبب الأحوال القاسية التي خزنت فيها.

٦٠ - وخلال الأسابيع القليلة الماضية، جمعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في فويا (منطقة لوفا)، حيث نُشرت قوات البعثة مؤخرا، ذخيرة (٧٠٠ طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة)، استردها مدنيون كانوا يعدون الأرض للبناء.

٦١ - وقد كشفت عمليات البحث عن مخابئ للأسلحة تعود لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في منطقتي لوفا وجاربولو. ولم تكتشف مخابئ للأسلحة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا، (مقاطعتي جراند جيديه وماريلاند -- وكلتاهما تقعان على الحدود مع كوت ديفوار) بالرغم من أن عملية نزع السلاح في هاتين المنطقتين كانت متدنية. وعلى سبيل المثال، تم تسليم أقل من ١٢٠ قطعة سلاح خلال المرحلة الأخيرة من عملية نزع السلاح والتسريح في هاربر التي تسيطر عليها جماعة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا. وهذا يوحي بأن الكثير من الأسلحة المتوفرة لدى الحركة المذكورة قد أصبح في كوت ديفوار.

٦٢ - وفضلا عن ذلك، فقد أكدت السلطات في كل من سيراليون وليبريا، كما أكدت ذلك التقارير الواردة من وحدات الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة التي قامت بإجراء تحقيقات بشأن مخابئ الأسلحة، أن زعماء القرى والمدنيين يخشون الانتقام من المقاتلين السابقين إذا هم أجابوا على الأسئلة المتعلقة بالأسلحة أو مخابئ الأسلحة أو تجنيد الأفراد.

دراسة حالة: تكرر العثور على مخابئ أسلحة في فاهون، منطقة لوفا

٦٣ - في تقارير الفريق السابقة (انظر على سبيل المثال S/2001/1015، الفقرة ١١٧) ذكر اسم فاهون كنقطة للشحن العابر للأسلحة التي كانت تعود ملكيتها فيما مضى للجبهة الثورية المتحدة التي كانت تدخل ليبريا من منطقة كايلاهون في سيراليون. وفي أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اكتشف في فاهون ٧ قاذفات للصواريخ، و ٥٤٣ صاروخا من عيار ٤٠ ملم، والعديد من البنادق من طراز AK-47 وبعض قذائف الهاون من عيار ٨١ ملم، وذلك استنادا إلى معلومات وردت من أحد المخبرين التابعين لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، تم العثور على مخبأ آخر للأسلحة

يحتوي على مدفع رشاش مضاد للطائرات من عيار ١٢,٧، ومطلقتين للقنابل الصاروخية، و ٦ بنادق هجومية من طراز AK-47، وبندقية من عيار ٧,٦٢ ملم (انظر المرفق الثاني). وقد عثر على هذا المخبأ صدفة أحد القاطنين في فاهون الذي وجده مدفونا خلف بيته بينما كان يعمل في الأرض المجاورة. وقد أشار أحد المصادر المحلية المدنية إلى أنه لا يزال هناك مخابئ أسلحة يتعين اكتشافها، وهذا هو أيضا رأي ضابط الأمن في فوانجاما التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ولم تكتشف أية مخابئ أخرى للأسلحة في ليبريا منذ شباط/ فبراير. ولم يكن يوجد في فاهون في أيار/مايو ٢٠٠٥ أي قوات للأمن تابعة للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا أو لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أو على حدود سيراليون التي تبعد ٩ أميال بالسيارة و ٣ أميال مشيا على الأقدام.

أين هي الأسلحة المفقودة؟

٦٤ - لم تؤد جميع تحريات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى اكتشاف أسلحة وذخيرة. فهناك حالات تم فيها نقل جميع ما في مخابئ الأسلحة المبلّغ عنها لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا أو جزء منها قبل وصول قوات البعثة إليها. بل تلقت وحدات الشرطة التابعة للبعثة معلومات تفيد بأن الأسلحة قد نقلت قبل وصولها ببضعة أيام، وذلك بتلقي المقاتلين السابقين تحذيرا بفعل تسرب المعلومات، كما حدث في الحالات المذكورة أدناه.

معسكر ألفا، مدفع مضاد للطائرات

٦٥ - في أيار/مايو ٢٠٠٤، أبلغت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عن وجود مدفع مضاد للطائرات من طراز BZT إلى جانب قنابل هاون منها ٢٠٠ قنبلة من عيار ٦١ ملم و ١٥٠ قنبلة من عيار ٨١ ملم وعدة قنابل من عيار ١٠٧ ملم في معسكر ألفا. وعند وصول فريق البعثة إلى مقربة من الحدود مع سيراليون لم يعثر على أي أثر للمدفع المضاد للطائرات من طراز BZT.

التحقيق بشأن مخبأ الأسلحة المحتمل في باكايدو (مقاطعة لوفا)

٦٦ - لم يعثر أبدا على واحد من أكبر مخابئ الأسلحة المبلّغ عنها في ليبريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وهي: ١٠ قطع من الأسلحة مضادة للطائرات من عيار ١٧٥ ملم و ٣٧٥ صندوقا من الذخيرة يحتوي كل منها على ٢٤ صاروخا، وقاذفة واحدة متعددة الصواريخ، و ٤٠ مدفعا من عيار ١٢٢ ملم و ٢٥٠ صندوقا من الذخيرة يحتوي كل منها على ١٢ صاروخا، و ١٢ قاذفة صواريخ من عيار ٨٢ ملم مع ٣٠٠ صندوق من الذخيرة يحتوي كل منها على ٢٤ صاروخا، و ١٥ قاذفة صواريخ من عيار ٨١ ملم مع ٣٠٠ صندوق من الذخيرة يحتوي كل منها على ٢٤ صاروخا - أي ترسانة كاملة من الأسلحة الثقيلة. وقد أشار التقرير

المتعلق بهذه الواقعة إلى أنه قد دُفع مبلغ ٠٠٠ ١ دولار لـ ٣٥٠ مدنيا كي يحملوا تلك المواد مشيا على الأقدام إلى مخبأ الأسلحة، أي رحلة ثلاثة أيام على الأقدام، وذلك حسب ما ذكره المخبر. و لم يعثر أبدا على هذا المخبأ، الواقع كما زُعم في بلدة باكايدو في مقاطعة لوفا، على مسافة بضعة كيلومترات من الحدود مع غينيا.

٦٧ - واستنادا إلى ممثلي الأمن في الميدان التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ليس هناك أدنى شك في أن جزءا من الأسلحة الثقيلة العائدة لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية قد عبر الحدود إلى غينيا، وعلى الأرجح إلى ماسينتا. و لم يكن في وسع الفريق التأكد من هذا في غينيا.

باء - تحركات الأفراد

المقاتلون السابقون

٦٨ - لم تقع حوادث كبيرة في ليبريا منذ وقوع حركات الشغب في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولذا فإن أحد الأهداف الرئيسية للبعثة الآن هو تنفيذ المرحلة المتعلقة بإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. بيد أن المقاتلين السابقين مستاءون. فعلى الرغم من أن توقعات نزع السلاح قد تراوحت بين ٠٠٠ ٣٨ و ٠٠٠ ٥٣ مقاتل سابق، واستنادا إلى الخبرة السابقة من عملية نزع السلاح في سيراليون[1] فإن عدد المشتركين في عمليات نزع السلاح والتسريح بلغ ضعف هذا التقدير تقريبا فزاد عن ٠٠٠ ١٠٠ فرد حددت هوياتهم. وهذا الرقم العالي من المشتركين أثّر في مرحلة إعادة الإدماج، مما أدى إلى صعوبات في الميزانية ومن ثم إلى تأخر في المدفوعات وفي إنشاء البرامج لإعادة الإدماج. فوجود حوالي ٠٠٠ ٤٤ مقاتل سابق في مونروفيا، في بيئة لا تقدم كبير أمل في العثور على عمل، هو مصدر قلق بالنسبة للأمن والاستقرار في العاصمة، في الأجلين القصير والمتوسط.

التجنيد

٦٩ - مما يعادل ذلك إثارة للقلق بالنسبة للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، الجهود الدؤوبة التي تبذل لتجنيد المقاتلين السابقين لمصلحة كل من حكومة ساحل العاج، وإلى حد أقل، قوات كوت ديفوار الجديدة. وهناك كذلك ما يثير القلق بالنسبة لغينيا والتجنيد الذي يجري هناك بقصد زعزعة استقرار النظام الحالي. ورغم أن المعلومات تستند إلى شهادات

(١) تجدر الملاحظة أن الدراسات السابقة التي جرت في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ بشأن العدد الحقيقي للمقاتلين كانت تعطي دائما أرقاما أقل من ذلك كثيرا، برقم إجمالي للمحاربين لا يكاد يتجاوز ٠٠٠ ١٥ مقاتل، ويشمل هذا الرقم جميع الجماعات.

شفوية ومن ثم فهي معلومات استنتاجية فقط، فإن كمية هذه الشهادات الشفوية واتساقها لا يترك كبير شك في أن التجنيد مستمر.

أنواع التجنيد المتعددة بالنسبة لغينيا

٧٠ - جرى التجنيد للمقاتلين السابقين في مقاطعة لوفا، وبشكل رئيسي في فوانجاما وفويا. والتجنيد من أجل غينيا جارٍ حاليا في مونروفيا.

٧١ - يُزعم أن التجنيد كان يجري لصالح ابن رئيس غينيا السابق سيكوتوري في محاولة لزعزعة استقرار حكومة غينيا الحالية. والقائمون بعملية التجنيد من غامبيا، ومقرهم في مالي وفي توبا، كوت ديفوار، شوهد القائمون بالتجنيد كما يزعم في فوانجاما في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتفيد التقارير أنه كان يدفع ٣٠٠ دولار لكل مقاتل سابق، في حين أن هذا الأخير كان يدفع ١ ٠٠٠ دولار. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أبلغت قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في فوانجاما عن تلقيها معلومات مفادها أن مسؤولين عسكريين من غينيا كانوا يحاورون المقاتلين السابقين في جماعة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في مخفر إنزيريكويه الذي يبعد حوالي ٤٥ كيلومترا عن جانتا في مقاطعة نمبا، وأنهم عرضوا عليهم المال من أجل الانضمام إلى مهمة لمهاجمة غينيا.

٧٢ - أما التجنيد لصالح الفرع السابق التابع لجماعة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، الذي يقوده أييشا كونيه، ويساعده القائد السابق للجماعة في فويا، والذي يهدف إلى دعم الحكومة الغينية، فقد أبلغ عنه أيضا في أيار/مايو ٢٠٠٥ في تقرير من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بيد أنه لم يؤكد حتى الآن. ويزعم أن مقاتلين سابقين يرتدون قمصانا تحمل عبارة ''المهمة في غينيا'' قد شوهدوا في فويا.

٧٣ - وهناك دائما احتمال للتمرد في ليبريا ذاتها. فقد عُثر على نسخة من مقال منشور في مجلة لم تحدد بعنوان ''التدريب السري في غينيا لعرقلة انتخابات تشرين الأول/أكتوبر'' مع أحد المقاتلين السابقين في فوانجاما. كما تلقت البعثة معلومات غير مؤكدة بشأن معسكرات في منطقة الغابات من غينيا للتدريب من أجل هذا الغرض.

٧٤ - وقد أكدت المعلومات التي حُصل عليها في غينيا، من السلطات في منطقة الغابات من غينيا، أن الأسلحة كانت تمر بانتظام من غينيا إلى ليبريا كي ''تباع'' في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في فوانجاما، ولا سيما بقيام ليبريين برحلات متعددة ذهابا وإيابا لإحضار هذه الأسلحة. وهذا يدل على أن جزءا من الأسلحة التي يحملها الليبريون كانت موجودة فعلا في الأراضي الغينية.

التجنيد في كوت ديفوار

٧٥ - في آذار/مارس ٢٠٠٥، أبلغت إحدى المنظمات غير الحكومية في سويدرو (مقاطعة جراند جيديه) بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عن طريق اليونيسيف، عن قيام الجنرال أولاي المعروف أيضا باسم ''أبو المتمردين'' (من كوت ديفوار) مع الجنرال جوييه (من ليبريا) بتجنيده أطفال مسرحين. كما ذكرت اليونيسيف في نيسان/أبريل أن عملية تجنيد الأطفال تجري حاليا بواسطة مقاتلين سابقين في جماعة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا طوال شهرين على الأقل في هاربر من مقاطعة ماريلاند. ويتراوح المبلغ المدفوع بين ١٥٠ و ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أكدت هذه التقارير منظمة رصد حقوق الإنسان في اجتماع عقد في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، وقدمت أسماء ١٦ مقاتلا سابقا في الحركة المذكورة مكلفين بالتجنيد، بمن فيهم ''الرقيب أولي'' في بلدة توتاون (مقاطعة جراند جيديه). وتفيد البعثة بأن الجنرال أموس فلييه، المعروف أيضا باسم ''كلب الأدغال'' الذي يعمل لجماعة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبريا، قد جنّد ١٠ أطفال في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ وذلك في مقاطعة جراند جيديه.

٧٦ - وفي منتصف أيار/مايو ٢٠٠٥، انتهى إلى علم الفريق تقرير من كوت ديفوار عن التجنيد في جبهة تحرير الغرب الكبير، وتطابق اسما رجلين مع معلومات منظمة رصد حقوق الإنسان وهما: ''تشايلد كود داي'' الملقب ببوب مارلي في بلوليكان (كوت ديفوار) والمذكور آنفا ''بوش دوغ''، رئيس أركان الجبهة الذي يقيم في توليبلو (كوت ديفوار) الذي شوهد مرات في زويدرو (ليبريا).

٧٧ - وألقت الشرطة المدنية/الشرطة الوطنية الليبرية، أخيرا، القبض على المجند الإيفوري المزعوم آدم كيتا ببلدة زويدرو في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، الأمر الذي حد لوقت قصير من التجنيد. وأُفرج عنه في وقت لاحق لعدم وجود أدلة بعد أن تراجع اثنان من الشهود الثلاثة عن بيانيهما. وأبدى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أثناء مقابلة أجريت معه، شكه في تخويل البعثة صلاحية إلقاء القبض على أولئك الأشخاص. وأُصدر للسيد كيتا جواز سفر ليبيري (OF/005982) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وزار وزارة الخارجية الليبرية في الفترة الممتدة بين نهاية أيلول/سبتمبر ونهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٧٨ - وتلقى الفريق أيضا معلومات عديدة تفيد بأن الموظف الإيفوري المسؤول عن التجنيد لفائدة حكومة كوت ديفوار في معسكر السلام بغويغلو هو ''الرئيس ماو''.

٧٩ - وأخيرا، أفاد قائد سابق سافر إلى كوت ديفوار، في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بأن مقاتلين سابقين يحملون السلاح ويرتدون الزي العسكري في توليبلو، وبأنه شاهد خمسة من رفاقه السابقين وقائد كتيبة سابق مع نحو ألف جندي.

٨٠ - وتتعدد أماكن دخول المجندين إلى كوت ديفوار على طول ''الغرب الكبير''، لكنهم يدخلون بصفة أساسية من المنافذ الواقعة بين تابيتا وزويدرو (انظر المرفق الثالث).

تجنيد الأفراد في القوات الجديدة

٨١ - إن المعلومات المتوفرة بشأن التجنيد في صفوف القوات الجديدة أقل من المعلومات المتاحة بشأن التجنيد في صفوف ميليشيات الحكومة الإيفوارية، من قبيل قوات ليما.

٨٢ - ومكان التجنيد هو مقاطعة نيمبا العليا الواقعة بين بيكيبا وسانيكيلي. وقد قدمت الحكومة الليبية معلومات عن تجنيد مزعوم، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في صفوف الحركة الإيفوارية الشعبية من أجل الغرب الكبير على يد شخص يدعى ت. مارك ومواطن إيفواري. وتفيد معلومات تم جمعها حاليا أن المسؤول كان حارسا شخصيا سابقا لبنجامين ييتن. وتشير معلومات أخرى تم جمعها في أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى وجود معسكر تدريبي في غباه قرب سانيكيلي (مقاطعة نيمبا العليا).

٨٣ - وكثيرا ما تكون أساليب التجنيد مماثلة. فالمجندون من خارج البلد يحاولون الاتصال بمسؤولي الفصائل المعنية الذين يكلفون تجنيد الأفراد في عين المكان، والذين يخصص لهم مبلغ من المال والأرز أو القهوة. ويتلقون نسبة مئوية عن كل مجند. والمبلغ الذي يشار إليه بالنسبة للمجندين في كوت ديفوار هو ٠٠٠ ١٢٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي نحو ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولذلك، فإن الأمر يقتضي إقناع بعض الليبريين بالدخول في العملية. ومن بين وسائل حفز المقاتلين السابقين على العودة إلى القتال احتمالات النهب وحجة المجندين بأن الأمم المتحدة قد خذلتهم وبأن الجزء المتعلق بإعادة الإدماج في البرنامج جزء لن يرى أبدا. ومن قبيل المفارقة أنهم يثبتون للمجندين أنهم مقاتلون حقيقيون بإبراز بطائق التسريح التي حصلوا عليها خلال عملية نزع السلاح والتسريح في ليبريا.

التجنيد في سيراليون

٨٤ - تبدو الحالة مستقرة في سيراليون لكن تقريرا (رهن تحقيق الشرطة) ورد إلى البعثة من أحد الشهود يفيد بأن نحو ٦٠ من المقاتلين السابقين من سيراليون جندوا في غربي ليبريا للعمل في القوات المسلحة لكوت ديفوار في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

مختلف النقاط التي تثير القلق بشأن مستقبل ليبريا

انعدام البيانات بشأن المقاتلين السابقين قبل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٨٥ - من الصعب تقدير العدد الحقيقي للمقاتلين السابقين في ليبريا لأن الأطراف المتحاربة لم تقدم قائمة بالمقاتلين ولا قائمة بالأسلحة رغم تكرار البعثة للطلبات قبل عملية نزع السلاح وأثناءها، ولأن حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية تجنبت دوما الخوض في المسألة متذرعة بمعاذير فنية مختلفة. ومن المفارقة أن الحكومة الانتقالية أصدرت عند انتهاء عملية نزع السلاح قائمة بأسماء ٦٠٠ ١٣ جندي من القوات المسلحة الليبرية قالت وزارة الدفاع إنهم لم يشاركوا، باستثناء مائة جندي أو نحو ذلك، في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتعتزم الحكومة الانتقالية أن تسرح ٨٦٠ ٩ جنديا وتحيل المتبقين إلى التقاعد.

القوات المسلحة الليبرية الجديدة

٨٦ - ينبغي أن يرى الجيش الليبري الجديد النور بمساعدة برنامج معونة يشمل مبلغ ٢٠٠ مليون دولار توفره الولايات المتحدة الأمريكية بالاستعانة بشركة داينكورب. وتفيد معلومات قدمتها وزارة الدفاع إلى الفريق أن هذه المعونة رهن بقيام وزير الدفاع الليبري بدفع مبلغ قدره ١٦,٢ مليون دولار لتغطية مستحقات تسريح أفراد القوات المسلحة السابقة ومعاشاتهم؛ وهذا أمر لم يتم بعد. وقد أبلغ وزير الدفاع الفريق بأنه يحاول إيجاد جهات مانحة لإكمال هذه العملية وأنه يتلقى حتى الآن منحا من الصين وغانا. وأشار أيضا إلى أنه فاتح السلطات الليبية وسلطات جنوب أفريقيا لكن لم يصل منها شيء حتى الآن. وستقدم أيضا فايرستون دفعات ضريبية مقدمة للإسهام في هذه العملية.

٨٧ - بيد أن الجيش الجديد لن يكون جاهزا على أفضل تقدير قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ثم سيلزم توفير صك تنازل عن الأسلحة من مجلس الأمن بشأن معداته العسكرية.

٨٨ - وتفيد عدة بيانات ومستندات أن أفراد جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبريا انتظموا في كتائب وألوية ووحدات خاصة، وهو ما يعني ضرورة وجود قوائم، رغم ما يفضي إليه عدم استقرار القوات من اختلافات عددية كبيرة من أسبوع إلى آخر.

٨٩ - وبعث الفريق برسالة إلى وزارة الدفاع طالبا إياها تقديم معلومات عن حالة أسلحة الفصائل قبل العملية. لكن الوزير شدد على حاجته إلى الوقت لجمع هذا النوع من المعلومات، و لم يرد على الفريق قبل مغادرته مونروفيا.

الأشخاص غير المسجلون والمدنيون المسرحون

٩٠ - منذ انتهاء عملية نزع السلاح، اشتكى بعض الأشخاص من فصائل، بمن فيهم أفراد من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، قائلين إنهم قاموا بتسليم أسلحتهم دون أن يستفيدوا من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وأفادوا في شهاداتهم بأن رؤساءهم صادروا أسلحتهم ووزعوها على آخرين مقابل نسبة مئوية من المكافأة المقدمة في إطار نزع السلاح. وتفيد المعلومات التي جمعها الفريق من البعثة والمجتمع المدني أن جنرالات الحرب أعدوا قائمة بأسماء مَن سيشاركون في العملية ومَن لن يشاركوا فيها. وقُدمت لهم نسبة مئوية من التعويض. وسجل عدة مدنيين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وكان العديد منهم لا يعرفون كيف يستخدمون السلاح الذي يسلمونه أو يحددون نوع الذخيرة التي يحتاجونها لشحن بنادقهم الهجومية التي يفترض أنهم قاتلوا بها سنوات عديدة. فأحكم جنرالات الحرب قبضتهم على السكان المدنيين ونظموا مشاريع تجارية. ولاحظ الفريق أيضا أن الأشخاص الداخلين في العملية لا يكادون يحددون هوياتهم ببيانات شفوية، كما كان الحال في المرحلة الأولى من برنامج نزع السلاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في معسكر شيفلان. لذلك، فإن عمليات التحقق من الهوية غير موثوق بها لعدم توافر أي سبيل للتحقق من الهوية ولوجود إمكانية انتحال الشخصيات.

جيم - فرض الحظر على السفر

قضية تشارلز تايلور

٩١ - لا يزال السؤال مطروحا بشأن الدور الذي قام به الرئيس السابق تشارلز تايلور في عمليات التجنيد الجارية. وقد أسرت المحكمة الخاصة لسيراليون للفريق بأن لديها شكوكا حقيقية وبأنها على يقين تقريبا من أن الرئيس السابق تايلور قد غادر نيجيريا إلى بوركينا فاسو، في انتهاك لحظر السفر ولاتفاق أكرا. واستندت العناصر - العديدة والمتسقة - التي ساقتها المحكمة الخاصة إلى شهادة لم يتمكن الفريق بعد من التحقق منها. وشددت المحكمة الخاصة أيضا على أن تشارلز تايلور كان على اتصال هاتفي دائم بشركائه في ليبريا. وتلقى الفريق من جانبه أيضا شهادة تفيد ذلك رغم عدم وجود شاهد مباشر لديه.

٩٢ - ويرى الفريق أن وجود الرئيس السابق تشارلز تايلور في المنفى بنيجيريا، رغم قيام المحكمة الخاصة لسيراليون بإصدار أمر بإلقاء القبض عليه بسبب جرائم الحرب التي اتُهم بها، يُعتبر في حد ذاته عاملا مزعزعا للاستقرار. ولا يمكن لحالة الإفلات من العقاب بحكم الواقع الناشئ عن هذا النفي إلا أن يقوّض احترام القانون الدولي ويقلل بالتالي من أثره الرادع.

٩٣ - ويدرك الفريق ما تنطوي عليه هذه الحالة من خطر، وطلب زيارة نيجيريا للتحقق من بعض المسائل، منها المسائل المالية المندرجة في إطار ولايته، لكنه لم يتلق أي رد من نيجيريا. وأبلغت السلطات الدبلوماسية النيجيرية الفريق بأن الرئيس تايلور يشكل عبئا على نيجيريا من جميع النواحي، بما في ذلك الناحية المالية، إذ على حكومة نيجيريا أن تدفع من أموالها الخاصة لكفالة إيوائه وإعالته.

انتهاك آخر للحظر المفروض على السفر

٩٤ - التقى الفريق مفوض شؤون الهجرة في ليبريا الذي أشار إلى أنه قد أبلغ خلال الشهور الستة الماضية بوقوع انتهاكين للحظر على السفر، أولهما يتعلق ببيل دانبار التي أوقفت في مطار روبرتسفيلد الدولي، وثانيهما يتعلق بتوبي تايلور التي كانت تسافر بإذن منحه لها مجلس الأمن لأسباب إنسانية (المرض). وأشار المفوض إلى أنه على الرغم من وجود ألفي رجل تحت تصرفه، فإنه يتعذر على دائرته فرض رقابة تامة على الحدود نظرا لانعدام وسائل للاتصال وغياب نظام محوسب.

دال - استنتاجات وتوصيات

٩٥ - أشار الفريق إلى أن قوات الأمم المتحدة، بما في ذلك الشرطة المدنية، اكتشفت، بفضل تعاون العديد من الناس في ليبريا، عددا كبيرا من الأسلحة والذخائر. وقد تكون النتائج أفضل لو اتبع ضباط الشرطة المتخصصون في التحقيقات الجنائية و/أو ضباط الاستخبارات العسكرية سياسة منهجية في البحث عن المعلومات وإقامة الاتصالات - من خلال استخدام ميزانية ''للمخبرين''.

٩٦ - ويوصي الفريق بما يلي:

- منح السلطات المختصة في البعثة والشرطة المدنية، وخاصة الوحدات المسؤولة عن التحقيقات الجنائية، ولاية خاصة، وتزويدها بالمواد والوسائل القانونية اللازمة لإجراء تحقيقات مستقلة في ليبريا بغية استعادة الأسلحة ورصد إمكانية تجنيد المقاتلين السابقين. وتُجرى التحقيقات بمراعاة أعلى درجات السرية وتجنيد العملاء السريين والمخبرين؛

- توفير الحماية القانونية من المحاكمة للأشخاص التالين: العملاء السريون والمخبرون المجندون لذلك الغرض؛
- وضع برنامج لحماية الشهود لإزالة الضغط على الشهود؛
- توسيع نطاق التحقيقات ليشمل، إضافة إلى الأسلحة، الانتهاكات التي تمس بأي جزاءات من قبيل الجزاءات المتعلقة بالماس والأخشاب، وحظر السفر، وحجز الأصول؛
- إقامة تعاون متواصل بين مختلف بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجالات منها إعداد التقارير المتعلقة بالتجنيد والاتجار بالأسلحة، بما في ذلك توفير المعلومات بشأن الأسماء؛
- إتاحة المعلومات المتعلقة بتزع السلاح، بما في ذلك أرقام التسلسل وأنواع الأسلحة المحددة خلال العملية، لبعثتي الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا.

رابعا – الماس

ألف – الحالة الراهنة

٩٧ – تواصل وزارة الأراضي والمناجم والطاقة تدريب الموظفين خارج المقر لتشغيلهم في مكتب المناجم. وكان بوسع المسؤولين تقديم إحاطة إلى الفريق بشأن النجاح المحرز في حلقات العمل المنظمة مؤخرا لتدريب منسقين إقليميين ووكلاء تعدين ومفتشي تعدين وفقا لمقتضيات الفصل ٢٣ من الجزء ١ من القانون المعدل للقانون الجديد المتعلق بالمعادن والتعدين، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بإضافة فصل جديد (٤٠) ينص على ضوابط بشأن تصدير الماس الخام واستيراده ومروره عبر البلد. وقد اكتمل جزء كبير من هذه العملية، ويثني الفريق على الوزارة لتحقيقها هذا الهدف في ظروف صعبة. لكن رغم البدء في إرسال بعض الأفراد المدربين إلى الميدان، فإن الأموال المعتمدة لتغطية رواتبهم أو نقلهم أو معداتهم قليلة.

٩٨ – وفرغت الوزارة من المرحلة الثانية من توسيع مبنى الوزارة بإضافة طابق ثان إلى المبنى سيؤوي معدات تحليل المعادن والحواسيب اللازمة لخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي. بيد أن الأعمال توقفت كلها في أواخر آذار/مارس، ولا يزال المبني يحتاج إلى قدر كبير من أعمال التجهيز والإكمال. وتشير التقارير إلى أن التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص لتمويل البناء قد توقف الآن.

٩٩ - ولئن كان تعليق إصدار جميع التراخيص والتصاريح لاستخراج الماس اعتبارا من ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لا يزال مستمرا (انظر التقرير الأولي للفريق S/2005/176)، فإن ذلك لم يحد من أنشطة التعدين داخل البلد. وكان من المؤمل أن يساعد الحظر على مكافحة التصدير غير القانوني للماس من مناجم مرخص لها تعمل قانونيا. لكن يبدو أن الكلام قد شاع في قطاع التعدين بأن الحكومة تفتقر إلى القدرة وبأن البعثة تعوزها الولاية اللازمة لإنفاذ مثل هذه السياسة. ولذلك، فإن الناس يعودون إلى مناطق التعدين بأعداد كبيرة، ويحفر عمال المناجم أنى يشاؤون دون خوف من تدخل السلطات، وتزايدت مستويات أنشطة التعدين بشكل كبير على مدى الشهور القليلة الماضية. فتزايدت، باستمرار وبتناسب مباشر مع أنشطة التعدين، مستويات الإنتاج والتصدير غير القانوني في انتهاك للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة.

١٠٠ - تمكن الفريق، منذ صدور تقريره الأولي، المعد وفقا للفقرة ٨ (و) من قرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤) (نفس المرجع)، من التأكد بأن اتفاقا لدعم تعاونيات التعدين/شراء المعادن بين جمهورية ليبريا وشركة غرب أفريقيا للتعدين المحدودة، قد وقع في أربع نسخ، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، رغم أن وزير الأراضي والمناجم والطاقة، جوناثان ميسن، نفى ذلك مرات عدة. ولدى الفريق نسخة من الوثيقة التي وقعها وزير الأراضي والمناجم والطاقة، جوناثان أ. ميسن، ورئيس اللجنة الوطنية للاستثمار، روزفلت ك. كيه، ونائب وزير المالية، توغبه دو، نيابة عن وزير المالية، لوسيني ف. كامارا. وصدق على صحة الاتفاق وزير العدل والمدعي العام كابينيه جعانيه، ووافق عليه نائب رئيس حكومة ليبريا الوطنية الانتقالية، ويسلي جونسون، نيابة عن الرئيس تشارلز جيود براينت. ووقع المدير العام، مايكل سانت يريان، نيابة عن شركة غرب أفريقيا للتعدين.

١٠١ - ورغم محاولة الفريق الحفاظ على علاقة ودية مع الوزارة، فإن علاقة العمل القائمة بينها وبين الأوساط المانحة الدولية في مونروفيا قد تدهورت في ضوء هذا التطور. ويعتقد الفريق أن حجاب السرية الذي استخدمته الوزارة لإخفاء الاتفاق مع شركة غرب أفريقيا للتعدين يشير إلى أنها تدرك تمام الإدراك أن بعض جوانب الاتفاق قد تثير شواغل كبيرة في أوساط المانحين الدوليين، لا سيما في أوساط أصحاب المصلحة في مساعدة الحكومة على الوفاء بمقتضيات مجلس الأمن من أجل رفع الحظر على تصدير الماس الخام الليبري.

اتفاق شركة غرب أفريقيا للتعدين

١٠٢ - الاتفاق الموقّع بين وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وشركة غرب أفريقيا للتعدين هو عقد شامل يقع في ٣٥ صفحة، وترد تفاصيله الرئيسية في التقرير الأولي للفريق. ولم تكن

هناك عملية عطاءات مفتوحة أو تنافسية، و لم يتم إحالة العقد إلى لجنة الاحتكارات والعقود. ومن الشواغل الرئيسية التي تشغل بال الفريق والمانحين الدوليين أن العقد يمنح الشركة حقوقا واسعة للغاية لكي تنفرد بشراء كل المعادن في ليبريا، غرب نهر سان بول (باستثناء تلك المشمولة في إطار اتفاق للتنمية المعدنية أو اتفاق للتنقيب – انظر المرفق الرابع) بالاستعانة بـ ''وكالة شراء معترف بها ومشهود لها'' تعينها. وسيكون لترتيب من هذا القبيل عواقب سلبية على المنافسة في السوق، وستحرم شركات الحفر من الحصول على سعر عادل مقابل سلعهم، وستشجع، أخيرا، تهريب الماس إلى أسواق أفضل في البلدان المجاورة، وهو ما سيقوض مصداقية خطط إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي في تلك البلدان.

١٠٣ –وعلاوة على ذلك، فإن أي دعم مادي أو فني لتعاونيات التعدين يظل مجالا خالصا للشركة رغم ما أجرته الوزارة من نقاشات مع جهات مانحة دولية مختلفة بشأن إمكانية تقديم دعم في هذا المجال لبعض الوقت (انظر التقرير الأولي للفريق). ويتيح العقد أيضا للشركة إنشاء دائرة حراسة خاصة يعتقد الفريق أنها ستستخدم لإنفاذ العديد من امتيازاتها التعاقدية في مجال العقد (ومن المرجح أن تكون للشرطة الوطنية صلاحية القيام بهذا الدور في السنوات القادمة). وإضافة إلى ذلك، يُتوقع في مرفقات بالعقد أن أحكام العقد ستعدل بحلول السنة الرابعة من وجود الشركة في ليبريا لتوسيع نطاق العقد ليشمل البلد بأكمله. وقد منحت الشركة هذا الخيار في العقد، فضلا عن خيار آخر لتمديد مدة العقد لتصل إلى ١٠ سنوات.

الدعم المقدم لشركة وامكو

١٠٤ –تستمد حاليا شركة غرب أفريقيا للتعدين (وامكو) نسبة ٩٠ في المائة من السند الذي تحظى به من مصرف لندن الدولي المحدود، وهو بيت مال خاص للاستثمار بإدارة الفرنسي دافيد إيم. ويمثل هذه الشركة في ليبريا مواطن إنكليزي يدعى بول ماجمايدر وهو أحد موظفي المصرف، ومواطن فرنسي يُدعى ميكايل سانت – إيريان يحمل أيضا جواز سفر دبلوماسياً ليبرياً. والتقى فريق الخبراء سانت – إيريان وماجمايدر في مونروفيا لمناقشة شروط العقد وحيثيات الاتفاق عليه. وأُبلغ الفريق بأن السفارات الليبيرية في جميع أنحاء العالم طلبت تقديم عروض ''لإدارة'' قطاعي الماس والذهب في ليبريا. وقد قام السفير الليبيري في نيجيريا مارتن جورج بالاتصال بسانت – إيريان في عام ٢٠٠٤ وشجعه على تقديم عرض. ولا يبدو أن شركات أخرى أبدت اهتماما في تقديم عروض، وهو ما حوَّل لاحقا هذا العرض المقترح إلى اتفاق جرى توقيعه في كانون الثاني/يناير الماضي. فأُنشئت وامكو شركة استثمار لهذه الغاية حصرا وهي لا تملك مصالح أو تترتب عليها موجبات في أماكن أخرى.

ومع ذلك، لا يزال غير واضح لماذا يعتبر أفراد وشركات لا خبرة لهم في قطاع استخراج المعادن أن قطاعي الذهب والماس في ليبريا يتيحان فرصا واقعية ومغرية.

الآثار

١٠٥ - في جو التشويش والتعتيم المحيط باتفاق وامكو توقف عمليا ما أحرزته الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا من تقدم في اتجاه تلبية مطالب مجلس الأمن. ويبدو بشكل خاص أن التمويل الذي كانت ستقدمه الولايات المتحدة والمانحون الثنائيون والمتعددو الأطراف لإنشاء هياكل الرقابة الداخلية ولتقديم معدات ومساعدة تقنية قد جُمد في الوقت الراهن. ومن دون هذه المساعدة الحيوية لن تكون ليبريا قادرة على تقديم طلب يحظى بالقبول للانضمام إلى عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ويتوقع فريق الخبراء استمرار هذا الجمود حتى تتسنى للمانحين الدوليين فرصة لمناقشة الاتفاق مع الحكومة الانتقالية ووامكو، والإعراب عن شواغلهم إزاء التفاصيل ذات الصلة الواردة في العقد تمهيدا لحل هذه القضايا العالقة.

١٠٦ - وقد ترتبت على اتفاق وامكو فضلا عن صفقات ركاز الحديد والخردة المعدنية المشار إليها في أماكن أخرى من التقرير، آثار سلبية جدية في مصداقية وزارة الأراضي والمناجم والطاقة. ويبدو أن إصلاح الضرر الذي لحق بسمعة الوزارة سيستغرق بعض الوقت ولن يؤتي ثماره قبل الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وما يزيد من حدة هذه المشكلة هو افتقار ليبريا إلى الخبرة التقنية والمهنية التي تمكِّنها من استبدال الذين قد يزاحون عن مناصبهم بعد الانتخابات في سياق المناخ السياسي الجديد. وفي ضوء هذه المستجدات، يعتقد فريق الخبراء أن إيجاد هيكل تنظيمي رقابي ومستقل وخارجي للموارد المعدنية في ليبريا قد يشكل في أغلب الظن الحل للمشاكل الحالية في مجالي الخبرة التقنية والإشراف الإداري.

باء - الأنماط الحالية لعمليات التعدين

١٠٧ - تمكَّن فريق الخبراء بمساعدة البعثة من إجراء مسح جوي واسع لمناطق التعدين المحددة في قضاء نيمبا ومنطقة نهر لوفا العليا في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٥. بيد أن التطبيق غير الفعال للوقف الاختياري الحالي للتعدين لا يسمح بإيقاف هذه العمليات غير المشروعة التي تشهد زيادة مطردة. ومع أن الإنتاج لا يزال ضئيلا مقارنةً بإنتاج غينيا وسيراليون، يعتقد الفريق أن الناتج غير المشروع قد ازداد إلى نحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا. ومصدر معظم هذا الإنتاج هو مقاطعات نيمبا ولوفا وغباربولو التي لا يوجد فيها حتى الآن انتشار دائم

لعناصر الأمن سواء كانوا ليبيريين أو من البعثة. وبتدفق اليد العاملة إلى هذه المناطق النائية والخارجة عن طائلة القانون إلى حد كبير، يزداد احتمال نشوب صراع على امتيازات التنقيب. وقد تلقى الفريق تقارير من البعثة عن حصول اشتباكات بين مجموعات متنافسة من المنقبين المسلحين بالفؤوس قرب الحدود مع سيراليون. والفريق قلق من أن أهمية مناطق التعدين الآخذة بالارتفاع قد تحمل الأفراد على استخدام الأسلحة الصغيرة لحل نزاعاتهم.

مقاطعة نيمبا

١٠٨ - يرصد فريق الخبراء موقع تعدين هاما على مقربة من غبابا بمقاطعة نيمبا منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/752). ويملك هذا الامتيازَ رجلُ أعمال محلي يدعى فلويد توماس من خلال شركته دجانغل ووترز Jungle Waters. وأفاد الفريق في تقريره المؤقت أن هذا المنجم قد أُغلق بمقتضى أحكام الوقف الاختياري الصادر في ١٤ كانون الثاني/يناير. بيد أن هذا الوضع تغير اليوم بشكل جذري وأعيد فتح المنجم على نطاق أوسع كثيرا مما كان عليه سابقا. وخلال عمليات التحليق التي أجريت فوقه تمكن الفريق من تحديد جرافتين من طراز كاتربلر د-٦ وحفّارة ميكانيكية كبيرة الحجم وما لا يقل عن ٦٠ عاملا من عمال المناجم بالإضافة إلى مضخات ومعمل لغسل المعادن. وفي الماضي اعتبر الفريق بأن الأشغال في الموقع هي بحجم عملية كبيرة من الفئة باء. أما اليوم فهو يعتبرها عملية من الفئة ألف بالنظر إلى حجم المعدات الميكانيكية والمستوى الصناعي المتطور اللذين يجرى العمل بهما. ولم يتمكن الفريق من معرفة مكان وجود فلويد توماس للحصول على تعليقه على هذا الأمر.

لوفا العليا

١٠٩ - حلق فريق الخبراء خلال عمليات المسح الجوي التي أجراها، فوق كامل المسار الممتد بين نهر لوفا من فوينجاما في شمال غرب البلاد حتى مصبه في المحيط الأطلسي. وسُجلت منذ آخر عملية تحليق قام بها الفريق في منتصف شباط/فبراير الماضي زيادة ملحوظة في مستويات التعدين وتطور الوسائل المستخدَمة في الاستخراج. ويدل هذا التطور التقني المتزايد على استثمار متزايد من جانب مقدمي الدعم لعمليات التعدين كما يُظهِر نموا متزامنا في الثقة الاقتصادية (مع أن معظم هذه العمليات غير مشروعة بموجب شروط الوقف الاختياري الحالي لإصدار تراخيص التعدين).

١١٠ - ولوحظ بشكل خاص وجود معدات ثقيلة لجرف التربة في عدد من المواقع المختلفة على طول منطقة نهر لوفا العليا. وكان بعض عمليات التعدين التي حددها فريق الخبراء طموحا بعض الشيء إذ شملت:

- عملية مركَّبة وباهظة التكاليف لإنشاء ضفة ترسيب عند أحد منعطفات نهر لوفا العليا؛
- عملية معدَّة باحترافٍ تستخدم مضخة رافعة بالهواء تنطوي على استخدام منصة عائمة طويلة وغطاسين؛
- طائفة واسعة من مواقع الطمي المكشوفة من جميع الأحجام بدءاً من مشاريع يستخدم فيها ''السطل والمعول'' من الفئة جيم وصولا إلى عمليات من الفئة باء العالية الاستثمار والواسعة النطاق يمكن أن تتطور لتبلغ الفئة ألف.

١١١ -ولاحظ فريق الخبراء حركة عامة للناس باتجاه مناطق التعدين بحثا عن عمل. وتشهد على ذلك بوضوح عمليات التصليح والتأهيل التي تشهدها القرى والبلدات المتاخمة لمناطق التعدين. وعلاوة على ذلك استمر ورود تقارير إلى الفريق تفيد عن فتح مناجم في مناطق نائية في ظل الغابات الكثيفة تصعب رؤيتها من الجو. ومن الواضح أن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة تفتقر إلى القدرة على مواجهة مشكلة التعدين غير المشروع في مناطق يصعب الوصول إليها كهذه كما أن البعثة لا تزال غير منتشرة بشكل دائم شمال تلال بومي بين نهري لوفا ومورو.

شركة أميريكيان ماينينغ أسوشيتس للتعدين (AMA)

١١٢ -حلق فريق الخبراء فوق موقع عمل شركة أميريكيان ماينينغ أسوشيتس للتعدين (American Mining Associates) الكائن في منطقة كامغبور الحرجية النائية بقضاء لوفا (إحداثياته الجغرافية هي خط العرض ٣٨,١٧٠ ٧ شمالا وخط الطول ٣٤,٢٩٤ ١٠ غربا) بالقرب من نهر مورو وعلى الحدود بين ليبريا وسيراليون. وزار الفريق هذه المنطقة آخر مرة في شباط/فبراير ٢٠٠٥. ولا تزال البعثة غير منتشرة بشكل دائم في المنطقة.

١١٣ -وهذا الموقع واسع ومكون من ثلاثة مواقع فرعية: موقع للإقامة؛ وموقع لإيداع المركبات والمعدات؛ وموقع التعدين بحد ذاته. ومنذ الزيارة الأخيرة للفريق لا يبدو أن تطورات كبيرة طرأت على الموقع سواء في المنطقة المخصصة للإقامة أو في المنطقة المخصصة لإيداع المركبات والمعدات. كما يبدو عدد المركبات الموجودة منسجما مع تلك التي لوحظ وجودها خلال عملية المعاينة الأخيرة رغم ازدياد عدد العاملين في الموقع وخارجه. وناهز عدد الأفراد الذين لوحظ وجودهم على الأرض ٣٠ شخصا؛ وهو عدد يقل كثيرا عن عدد العمال الـ ٧٥ الذين قال مديرو الشركة للفريق بأن شركة AMA استخدمتهم في الماضي قبل بدء العمل بالوقف الاختياري للتعدين.

١١٤ -ومع ذلك ورغم وتيرة العمل المنخفضة التي سُجلت يوم تحليق فريق الخبراء فوق الموقع، شهدت منطقة التعدين الفعلي عمليات تأهيل كبيرة وتدل على ذلك الزيادة الكبيرة في عدد الحُفَر والخنادق التي حُفرت بطرق ميكانيكية تُظهِر خبرة هندسية محترفة. وأفادت الشركة في السابق أن هذه الأشغال هي لغرض الاستكشاف الذي تملك الشركةُ ترخيصا صالحا يخولها القيام به لا بالتعدين. بيد أن الفريق ما زال يعتقد أن أشغالا بهذا الحجم مع ما تستلزمه من استثمار تتجاوز إلى حد كبير حدود الاستكشاف البسيط. ومع أن وزارة الأراضي والمناجم والطاقة طلبت إلى الشركة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وقف هذه الأشغال، فإن شركة AMA لم تسوِّ أيا من القضايا العالقة مع الوزارة أو أنها تجاهلت التعليمات الموجهة إليها وعاودت الحفر.

استيراد معدات التعدين

١١٥ - حصل الفريق على وثائق وصور تبين أن معدات للتعدين استوردت إلى ليبريا تحت غطاء معدات زراعية. وخلال الأسبوع الأول من كانون الثاني للسنة الحالية، استوردت شركة ليبرية تحمل اسم مالافاسي فارمس، Malavasi Farms، عددا كبيرا من آليات التعدين مدعية أنها معدات زراعية. وفضلا عن ذلك، صرحت الشركة إلى مسؤولي الجمارك بأن قيمة الآليات تبلغ ٥٠٠ ٣٣ دولار. إلا أن بيفاك قدرت قيمتها في حدود ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. وقد اختفى الجزء الأكبر من هذه التجهيزات لاحقا، حيث يعتقد أنها تستخدم في مناطق داخل ليبريا تشهد أنشطة تعدين. وتلقى الفريق مزيدا من التقارير تفيد بأن تجهيزات تعدين أخرى قد استوردت أيضا إلى البلاد بنفس الطريقة.

الاتجار بالماس

١١٦ - ما زال الفريق يتلقى تقارير ذات مصداقية تفيد بأن عدد المشترين الأجانب المقيمين في الفنادق ودور الضيافة الذين يرتادون المكاتب المخصصة لشراء الماس، على الرغم من توقف نشاط بعض تجار الماس المرخص لهم في مونروفيا تمشيا مع التعليق الحالي لاستخراج الماس، يشهد ارتفاعا يساير وتيرة الإنتاج غير القانوني. ويجري تهريب هذا الإنتاج إلى الدول المجاورة حيث يمكن تسريبه بوصفه إنتاجا محليا لتلك الدول، ومن ثم تستصدر له شهادات عملية كمبرلي. ولئن كان مما لا شك فيه أن السلع الليبرية تهرب عبر غينيا وسيراليون، فإن تقارير موثوقة تلقاها الفريق تشير إلى أن بنجول في غامبيا وباماكو في مالي أصبحتا الآن نقطتين رئيسيتين لعبور الماس غير الخاضع لنظام الشهادات والمشكوك في منشئه. وتفيد تقارير وردت مؤخرا بأن السلع التي تمر عبر باماكو تنقل مباشرة إلى سوق دبي للماس، التي تشهد حركة متنامية، وذلك عن طريق الخطوط الجوية السنغالية التي تسيِّر حاليا رحلة أسبوعية بين

العاصمتين. أضف إلى ذلك أن دبي لا تبعد عن مومباي في الهند، وهي مركز رئيسي للصناعات التحويلية وسوق للماس المصقول، إلا مسافة رحلة قصيرة.

جيم – الاستنتاجات والتوصيات

١١٧ – كان من شأن الغموض الذي شاب الاتفاق بين الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ومؤسسة غرب أفريقيا للتعدين أن أعاق الجهود المبذولة لاستيفاء الشروط التي حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لرفع الحظر عن تصدير الماس الخام. ومن المرجح أن المانحين الدوليين سوف يعلقون الجزء الأكبر من تمويل تنفيذ الآليات الضرورية لتقديم طلب من جانب ليبريا للمشاركة في نظام شهادات عملية كمبرلي إلى أن ترد أجوبة على الأسئلة العالقة المتصلة بالاتفاق. وما دامت العملية قد تطول، فليس واردا، لبعض الوقت، أن تصبح ليبريا في وضع يسمح لها بالمشاركة في عملية كمبرلي. ويوصي الفريق بأن يقوم المانحون الدوليون المعنيون بإصلاح قطاع الماس بالعمل بشكل سريع مع الحكومة الانتقالية ومؤسسة غرب أفريقيا للتعدين من أجل حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

١١٨ – تشير مستويات التعدين غير القانوني والتصدير غير القانوني للماس الليبري، اللذين يتمان في انتهاك للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة، إلى أنها سترتفع بشكل مطرد في المستقبل، لا سيما وأن الحكومة تفتقر للقدرة على معالجة المسألة بينما لا تملك بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولاية تقديم مساعدة في هذا المجال. وقد بدأ حظر تصدير الماس من ليبريا يفقد فعاليته بوتيرة سريعة في الوقت الذي يمضي فيه المشتغلون في التعدين قدما في أعمال الحفر منتهكين بشكل سافر السلطة الوطنية وسلطة الأمم المتحدة. ومع انتقال أعداد كبيرة من الناس إلى مناطق التعدين للتنقيب عن الماس، تزداد إمكانية وقوع نزاعات بسبب المطالبات والملكية والإنتاج. ويرى الفريق أن نشاط التعدين من دون رقيب قد يشكل على الأرجح تهديدا متناميا للأمن والاستقرار في مناطق التعدين على المدى القصير والمتوسط. ولذا يوصي بأن توكل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولاية قوية لمساعدة الحكومة الانتقالية وأي حكومة قادمة على السيطرة على التعدين غير القانوني بغية الحفاظ على الأمن في مناطق التعدين.

١١٩ – من المرجح أن وقتا طويلا سيمضي قبل أن يتأتى إصلاح الضرر الذي طال سمعة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة في أعقاب الاتفاق مع مؤسسة غرب أفريقيا للتعدين وتعاملات الأخرى متعلقة بركاز الحديد والخردة المعدنية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب عدم توافر الخبرة المهنية في ليبريا للاستعاضة عن أولئك الذين قد ينحوا عن وظائفهم في ظل مناخ سياسي جديد. ونتيجة لذلك، يعتقد الفريق أن الحل الأفضل للمشاكل الحالية المتصلة بالمهنية

في التدبير والشفافية في الإدارة يكمن في اعتماد هيكل إداري خارجي مستقل للإشراف على قطاع الموارد المعدنية في ليبريا.

خامسا – الأخشاب

ألف – الصادرات

١٢٠ – لا يوجد دليل على تصدير الأخشاب و لم يعثر في أثناء التحليق فوق أراضي ليبريا وعمليات التقييم الميدانية في مقاطعات ميريلاند وغراند كايب ماونت ولوفا ونيمبا على أي دليل بوجود استغلال صناعي للغابات. وتبين كذلك من خلال زيارات إلى المرافئ الأربعة، ورحلة بالعبارة من بيديبو في مقاطعة ميريلاند إلى كوت ديفوار، وعبور الجسر من تو تاون في غراند جيديه إلى كوت ديفوار أن الجزاءات مطبقة.

باء – الإنتاج المحلي

١٢١ – خلافا للاستغلال الصناعي للغابات، يزداد نشر الأخشاب على حُفر (تجهيز الأخشاب باستعمال المناشير الجزيرية) مع نمو السوق المحلية. ومنعت هيئة التنمية الحرجية نشر الأخشاب على حفر بموجب نظامها رقم ٢٦ منذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلا أن ثمة تراخيص أصدرت في الفترة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وقال المدير العام للهيئة إن التراخيص تحمل توقيعا مزورا نسب إليه. وجدد المدير العام المنع ابتداء من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لأسباب منها كون قادة فصائل الحرب كانوا يشرفون على العملية. ومع ذلك، يبقى نشر الأخشاب شائعا في المقاطعات المحيطة بمونروفيا وبدرجة أقل في بعض المدن الكبيرة في المقاطعات.

١٢٢ – يبقى حجم الإيرادات الكلية لهذا النشاط غير واضح. وعلى الرغم من لاقانونية تلك الممارسة، أفاد التقرير الأخير لهيئة التنمية الحرجة، للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أن الرسوم المتأتية من نشر الأخشاب بلغت ٧٠٠ ١٤ دولار.

١٢٣ – في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تلقى الفريق المساعدة من منظمة غير حكومية محلية لمراقبة دخول الأخشاب إلى منروفيا. وفي إحدى نقاط التفتيش اعترض حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة على وجود المراقبين باعتبارهم تهديدا للأمن، إلا أن المراقبين قُبلوا في نقطتي التفتيش الرئيسيتين الباقيتين.

١٢٤ – تدخل العاصمة يوميا شاحنتان محملتان بالخشب المنشور (بقيمة تناهز ٠٠٠ ٣ دولار لكل شاحنة) رغم أن ذلك غير قانوني. ومن بين مجموع الشاحنات التي قدمت إلى

منروفيا، دخل ٦٠ في المائة منها المدينة ليلا، أي في الفترة ما بين منتصف الليل والساعة الخامسة صباحا. وعلاوة على ذلك، حصل في أربع حالات (أي ١٠ في المائة من حركة مرور الشاحنات) بالقرب من ملعب سمويل ك. دو أن توقفت الشاحنة على بعد عدة مئات من الأمتار قبل بلوغ نقطة التفتيش، فتوجه مفتشو هيئة التنمية الحرجية إلى سائق الشاحنة وأجروا مشاورة معه، ثم عادوا إلى حفظة السلام للتشاور معهم أيضا. وبعد نقاش قصير، تجاوزت الشاحنة نقطة التفتيش من دون أن تفتش. وقد طرح الفريق المسألة على الممثل الخاص المؤقت للأمين العام الذي قام بدوره بإبلاغ نائب قائد القوة.

دور المقاتلين السابقين في نشر الأخشاب

١٢٥ - يقوم موظفو الشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة بالتحقيق في مسألة نشر الأخشاب في أكثر من ١٠٠ موقع توجد في مقاطعتي غراند باسا وريفر سيس. وكان لجميع الأشخاص المستجوبين، وعددهم ٢٠٠ شخص، تراخيص صادرة من هيئة التنمية الحرجية، بعضها 'مجاني'، إلا أن ١٠ في المائة منها فقط كانت 'أصلية' بينما كانت الباقية نسخا مصورة. وقال حملة التراخيص إنهم يدفعون لهيئة التنمية الحرجية٤٠٠ دولار عن كل ترخيص. وذكر السكان المحليون أن موظفي هيئة التنمية الحرجية كانوا لا يزالون يصدرون التراخيص في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وكانوا يقومون بدوريات مرة واحدة أو مرتين في الشهر.

١٢٦ - وجميع من يقومون بنشر الأخشاب الذين استجوبوا كانوا من المقاتلين السابقين في صفوف القوات المسلحة الليبرية وحركة الديمقراطية في ليبريا، وبعضهم من الميليشيا السابقة للشركة الشرقية للأخشاب وهم لا يستعرون من مركزهم كمقاتلين سابقين. وأفاد بعض السكان المحليين عن تعرضهم للتخويف من جانب المقاتلين السابقين.

١٢٧ - و ''يسيطر'' على قسم كبير من التجارة في مقاطعة ريفر سيس 'القائد كوفي'، الموجود في يابا تاون، وهو أحد المنتمين سابقا للجبهة الوطنية القومية الليبرية، القوات المسلحة الليبرية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ اشتكى السكان المحليون من أنهم لا يتلقون حصة كافية من عائدات الأخشاب المقطوعة في المنطقة التي يقدر حجمها بعشرين شاحنة يوميا. وهدد القائد كوفي بحرق يابا تاون عن آخرها إن هم شككوا في سلطته. واعتقلته السلطات المحلية ثم سرعان ما أطلقت سراحه، على الرغم من هذه التهديدات.

١٢٨ - ولا يكتسي حظر نشر الأخشاب الفعالية المرجوة، كما أن التجارة المتصلة به تظل قطعا غير قانونية. ومع ذلك، هناك سوق متنامية للخشب في ليبريا. وأعد تقنيو هيئة التنمية الحرجية مبادرة من أجل إعمال رصد مستقل لإدارة هذه التجارة.

الأمن

١٢٩ - تبقى مسألة الأمن أحد الشواغل في جميع المناطق الريفية في ليبريا. وجرت العادة ألا يسافر حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ليلا، وهم لا يسيرون دوريات خارج الطرق الرئيسية. وقد دربت الشرطة المدنية ١٦٤ من موظفي التنفيذ لحساب هيئة التنمية الحرجية، ونشر بعضهم، إلا أن القدرة على إنفاذ الأنظمة الحرجية تعوزهم رغم استعدادهم لبدء عملهم (S/2004/955، المرفق السابع).

١٣٠ - وثمة مثالان يبرزان انعدام المراقبة:

- غوثري مزرعة للمطاط تقع في غرب ليبريا ومساحتها ٠٠٠ ٢٢ هكتار؛ وقد احتلها منذ أكثر من سنتين مقاتلون سابقون في جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وقد دخلت البعثة في اتصالات معهم، إلا أن ذلك لم يأت بحل. ويطالب المقاتلون السابقون في مقابل إنهائهم لاحتلال المزرعة أن يتم إعادة توطينهم وتعويضهم وإعادة تدريبهم. ويمكن تقدير قيمة مزرعة غوثري بالنسبة للمتمردين، بشكل متحفظ، كما يلي: إذا تصورنا أن نصف مساحة المزرعة تنتج طنا واحدا من المطاط سنويا لكل هكتار، وإذا كان المتمردون يحصلون على ٤٠٠ دولار لكل طن، فإن إيراد المزرعة قد يتجاوز ٤ ملايين دولار سنويا.
- قام أكثر من ٠٠٠ ٤ من المنقبين عن الذهب غير الشرعيين وقناصي الغاب باجتياح المتنزه الوطني سابو، وهو الوحيد من نوعه في ليبريا. وعلى الرغم من تصريحات الرئيس براينت والممثل الخاص للأمين العام كلاين التي تطالب بإخلاء الواضعين أيديهم على المتنزه، فإن هؤلاء الأشخاص لم يغادروا المنطقة. وتزمع البعثة وهيئة التنمية الحرجية إجلائهم عن المكان.

التقارير المالية

١٣١ - لم يتلق الفريق أية بيانات مالية مراجعة من هيئة التنمية الحرجية. وكان تلقى خلال الولاية السابقة معلومات مالية غير مراجعة تغطي الفترة الممتدة إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. كما تلقى أيضا معلومات غير مراجعة متعلقة بمدفوعات الحكومة الانتقالية إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

الجدول ٣

موجز جزئي بإيرادات الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا من الإعانات وبمدفوعاتها لمرتبات هيئة التنمية الحرجية خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

	المبالغ المخصصة من الحكومة[أ]	المبالغ الواردة من وزارة المالية	الفرق	الإيرادات المولدة	نفقات المرتبات
٢٠٠٣					
تشرين الأول/أكتوبر	...	–		–	٣٨ ٥٦٧
تشرين الثاني/نوفمبر	...	٥٠ ٠٠٠		–	٣٨ ٥٦٧
كانون الأول/ديسمبر	...	٥٠ ٠٠٠		–	٣٨ ٥٦٧
٢٠٠٤					
كانون الثاني/يناير	...	٥٠ ٠٠٠		٥١٣	٣٨ ٥٦٧
شباط/فبراير	...	–		٥ ٨١١	٣٨ ٥٦٧
آذار/مارس	...	٨٠ ٠٠٠		٣ ٧٠١	٣٨ ٥٦٧
نيسان/أبريل	...	٥٠ ٠٠٠		٤ ٢٧١	٣٨ ٥٦٧
أيار/مايو	...	٣٥٠ ٠٠٠		١ ٢٠٨	٣٨ ٥٦٧
حزيران/يونيه	...	٥٠ ٠٠٠		١ ٦٤٩	٣٨ ٥٦٧
تموز/يوليه	...	٥٠ ٠٠٠		٣ ٥٦٩	٣٨ ٥٦٧
آب/أغسطس	...	٥٠ ٠٠٠		٢ ٠٢١	٣٨ ٥٦٧
أيلول/سبتمبر	...	صفر		٣ ٥٢٣	٣٨ ٥٦٧
تشرين الأول/أكتوبر	١١٣ ٠٠٨	٩١ ٨٨٠	٢١ ١٢٨	...	٣٨ ٥٦٧
تشرين الثاني/نوفمبر	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	صفر	...	٣٨ ٥٦٧
كانون الأول/ديسمبر	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	صفر	...	٣٨ ٥٦٧
٢٠٠٥					
كانون الثاني/يناير	...	صفر		...	٣٨ ٥٦٧
شباط/فبراير	٨٠ ٣٣٤	٧٠ ٨٣٤	٩ ٥٠٠	...	صفر
آذار/مارس	...	صفر		...	صفر
نيسان/أبريل	٩٠ ٩٣٤	٥٠ ٠٠٠	٤٠ ٣٣٤	...	صفر
المجموع		**١ ٠٩٢ ٧١٤**	**٧٠ ٩٦٢**	**٢٦ ٢٦٦**	**٥٣٩ ٩٣٨**

ملاحظة: الشَرطة تعني لا شيء، وتعني النقاط (...) أن البيانات غير متاحة.

(أ) الحكومة الانتقالية لليبريا، مكتب الميزانية.

١٣٢ - لم تحب هيئة التنمية الحرجية رسميا على المراجعة الأولية للحسابات التي قُدمت نتائجها في تموز/يوليه ٢٠٠٤ والتي أجرتها الشركة الليبرية فوسكون. ورفع المدير العام لهيئة التنمية الحرجية تعليقات مفصلة بشأن الاستعراض المالي للمجلس الأوروبي إلى قصر السلطة التنفيذية، وقد أحيلت هذه إلى الحكومة الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠٠٥، إلا أن هذه الأخيرة لم تقدم جوابا رسميا.

١٣٣ - لم يعتمد مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية أية ميزانية. ولم تعين الهيئة مديرا ماليا مستقلا. ولضمان الشفافية، يلزم إجراء مراجعة مالية صحيحة.

النفقات

١٣٤ - لم تصدر هيئة التنمية الحرجية بيانا بالنفقات منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وفي ذلك الوقت أُبلغ عن إنفاق مبلغ ٠٠٠ ٨٣٣ دولار وقُيِّد مبلغ ٠٠٠ ٢٢١ دولار في حسابات مستحقة الدفع. ومنذ ذلك الحين، دفعت الهيئة مرتبات إضافية ونفقات تشغيلية (تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار) لمدة ثمانية شهور أخرى وسددت قيمة ثلاث سيارات جيب لفائدة المديرين بالنيابة بمبلغ ٠٠٠ ١٣١ دولار. واشترت هيئة التنمية الحرجية أيضا سيارة جيب للمدير العام بمبلغ ٢٦٠ ٥٨ دولار، بقي منه ٢٦٠ ٣٨ دولارا لم تسدد. وقد ذكر الفريق في تقريره المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/955) أن هيئة التنمية الحرجية اشترت سيارة لرئيس مجلس إدارتها، غير أن ذلك لم يكن صحيحا.

١٣٥ - في أيار/مايو ٢٠٠٥، بدأ موظفو هيئة التنمية الحرجية إضرابا تباطئيا عن العمل للمطالبة بوفاء الحكومة الانتقالية بالتزامها بدفع مرتباتهم. وانتهى الإضراب بتسديد وزارة المالية لمرتبات شهرين، وبذلك تكون قد دفعت مرتباتهم حتى شهر شباط/فبراير. وترتب عن الإضراب أن تعذر حضور موظفين من الرتب العليا لحلقات عمل أو الاستفادة من مساعدة تقنية أخرى (في مجالات تشمل مجالات تخطيط استخدام الأراضي، وتقييم الأثر البيئي، وإصلاح عقود اتفاقات الامتيازات) كانت المبادرة الحرجية الليبرية قد رتبت لها (تضم المبادرة الولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، واللجنة الأوروبية، ومنظمات غير حكومية، وجهات أخرى).

العمليات

١٣٦ - على الرغم من حظر قطع الأشجار ونشر الأخشاب، فإن هيئة التنمية الحرجية قامت بتسجيل أربعة مناشر لدى اثنان منها ترخيص بقطع الأخشاب (انظر الجدول ٤). وأعرب مالك مؤسسة ''أنا وودز'' (Ana Woods) عن قلقه لأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقوم بشراء الأخشاب من بائعين ليس لهم موردون شرعيون.

الجدول ٤

المناشر المسجلة

الاسم	الشركة	تاريخ العقد	الرسوم المدفوعة[أ]	الموقع	المساحة
ر. غوفيي	General Timber Corp.	حزيران/يونيه ٢٠٠٤	١ ٧٠٠	مقاطعة غراند باسا	١ ٤٧٠ فدانا
أ. مارتينس	Woods Corporation	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	٥ ٠٠٠	بوكانان، مقاطعة غراند باسا	
ر. يوسف	Texas International Inc.	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	٢ ٥٠٠	مقاطعة غراند كيب ماونت	٦٠ ٠٠٠ فدان
أ. آلين	Charbural	...	٢ ٥٠٠	غرينفيل، مقاطعة سينو	

ملاحظة: العلامة (...) تعني أن البيانات غير متاحة.

(أ) بدولار الولايات المتحدة.

١٣٧ - وتظل المكاتب الإقليمية لهيئة التنمية الحرجية مفتوحة، إلا أن الموظفين يشتكون من انعدام وسائل النقل، الشئ الذي يحد من قدرتهم على إدارة الغابات. وعلى نفس المنوال، يذهب المدير العام للهيئة إلى القول إن عدم قدرة الحكومة الانتقالية على توفير تمويل كاف يعوق كثيرا قدرة الهيئة على إجراء أي إصلاح.

استعراض الامتيازات

١٣٨ - بلغت هيئة التنمية الحرجية المراحل الأخيرة من استعراضها لسلوك أصحاب الامتيازات بغية تحديد أولئك الذين ينبغي أن تسحب منهم امتيازاتهم بسبب عدم امتثالهم لحكم القانون. وشكلت الهيئة لجنة تشمل الحكومة ومنظمات غير حكومية (محلية ودولية) وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والشرطة المدنية والمانحين. وحددت كخطوة تالية معايير الإبقاء على الامتيازات أو سحبها (المرفق جيم جيم).

١٣٩ - وقد أعدت الأمانة التقنية، التي تضم مجموعة من رجال القانون الدوليين والوطنيين وخبراء ماليين وحراجيين، فضلا عن نائب المدير العام لهيئة التنمية الحرجية المكلف بالنشاط التجاري، ملفا عن كل صاحب امتياز يشمل ما يلي: السند القانوني للاستغلال (تراخيص العمل، الأنظمة الأساسية، عقود الامتيازات، وغيرها)؛ وعدم التلاؤم مع امتيازات أخرى (هل الامتياز يتداخل مع امتيازات أخرى)؛ والمتأخرات الضريبية؛ والمسؤوليات الاجتماعية (العيادات والمدارس والتدريب)؛ والعمالة وحقوق الإنسان وانتهاك جزاءات الأمم المتحدة.

وقد انتهت الأمانة التقنية من إعداد تقريرها، وهو الآن قيد الاستعراض من قبل اللجنة بكامل هيئتها.

١٤٠ - وستحال النتائج والتوصيات التي ستخلص إليها لجنة استعراض الامتيازات إلى الرئيس براينت؛ وبناء على ذلك، ستتخذ الحكومة الإجراء المناسب.

شركة للإدارة

١٤١ - نظرا لافتقار هيئة التنمية الحرجية للقدرات اللازمة، يرى المدير العام أن الطريقة الأصلح من الناحية العملية لكفالة الإدارة الملائمة للقطاع هي التعاقد مع مؤسسة من القطاع الخاص لكي تدير جانب الحراجة التجارية. وكان المدير العام أجرى مشاورات مع فريق الخبراء والمشرفين على المبادرة الحرجية الليبرية بشأن الشكل المناسب الذي يجب أن يتوافر في المؤسسة الإدارية.

١٤٢ - يدعو فريق الخبراء إلى نظام يتوفر فيه ما يلي:

- يتولى أصحاب الامتياز المسؤولية عن الامتثال للأنظمة وحساب الضرائب المستحقة عليهم.
- تظل هيئة التنمية الحرجية قائمة، وتقوم بمراقبة الممارسات الحرجية لأصحاب الامتياز وتقدير حصصهم الضريبية.
- تقوم المؤسسة الإدارية في مقابل ذلك بممارسة سلطتها و (أ) مراجعة حسابات أصحاب الامتياز، و (ب) مراجعة حسابات هيئة التنمية الحرجية، و (ج) تحصيل الإيرادات ودفع الضرائب إلى المصرف المركزي، و (د) إعداد التقارير (لتسهيل الرقابة من جانب المجتمع المدني وغيره). وقد يكون من الأكفأ توزيع هذه المسؤوليات على عدة جهات.
- يشرف المجتمع المدني على كافة الأنشطة الحرجية وعلى عمليات المؤسسة (المؤسسات) الإدارية.
- يوفر المجتمع الدولي، خصوصا المبادرة الحرجية الليبيرية، المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات لهيئة التنمية الحرجية.

التقدم المحرز

١٤٣ - أصدرت الحكومة الانتقالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خريطة طريق للإصلاحات الضرورية لرفع الجزاءات. ويبين الجدول العاشر التقدم المحرز في هذا الصدد.

الجدول ٥

برامج الإصلاح اللازمة لرفع الجزاءات المفروضة فيما يتعلق بالأخشاب (لجنة استعراض الجزاءات المفروضة على الاتجار بجذوع الأشجار والأخشاب)

برامج الإصلاح	الوصف	هل أُنجز[أ]
بناء قدرة هيئة التنمية الحرجية	تعيين مجلس إدارة هيئة التنمية الحرجية	نعم
	إقامة هيكل للإدارة، ومنح الموظفين مرتبات كافية وتوفير الخدمات اللوجستية	لم يتقاض الموظفون أجرهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
	تدريب فنيين ميدانيين وموظفين من ذوي الرتب المتوسطة في تاريخ لاحق	لا
	إعداد اختصاصات لجنة إشراف مستقلة وتكليفها بتوعية المجتمع المحلي والإشراف على المنظمات غير الحكومية واستعراض أنشطتها والتشجيع على الإدارة المستدامة للغابات	لا
	طلب مساعدة فنية للإدارة الحرجية والمالية	نعم، ففي منروفيا مساعدان فنيان يعملان على أساس التفرغ في إطار المبادرة الحرجية الليبيرية
زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع	التكليف بإجراء مراجعة لحسابات هيئة التنمية الحرجية	لم تتم أي مراجعة حسابات مالية. وقد أظهرت المراجعة الأولية التي أجرتها شركة فوسكون والاستعراض المالي للمجلس الأوروبي أن الإدارة المالية سيئة
	إنشاء نظام لإيداع جميع الإيرادات الحرجية في حسابات تديرها وزارة المالية لدى المصرف المركزي لليبريا	نعم، ستُسدد جميع الأموال إلى المصرف المركزي لليبريا
	وضع نظام لتمويل حسابات هيئة التنمية الحرجية لدى المصرف المركزي الليبيري استنادا إلى اعتمادات في الميزانية تتم بتحويل أموال من حسابات حكومة ليبريا كل ثلاثة شهور بناء على تعليمات دائمة	نعم، إلا أن الأموال لا تحول من وزارة المالية إلى هيئة التنمية الحرجية بالقيمة الكاملة التي اعتمدها مكتب الميزانية
	تصميم نظام يتم من خلاله بشكل مستقل تلقي وصرف رسوم زراعة الغابات وحفظها	لا
	وضع نظام للإبلاغ وإتاحة المعلومات للجمهور	لا
	إنشاء لجنة رقابية مستقلة	لا
استعراض الامتيازات	سحب جميع اتفاقات الامتيازات القائمة ومراجعتها	يفترض أن ينجز ذلك مع حلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥
	فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك الجزاءات	–

برامج الإصلاح	الوصف	هل أُنجز[أ]
	إعداد إضافة لاتفاقات الامتيازات تتضمن سياسات حفظ الطبيعة والسياسات البيئية	قيد الإعداد بمساعدة تقنية من المبادرة الحرجية الليبيرية
إعداد جرد للغابات	إجراء مسوحات ميدانية تستند إلى عمليات التحقق وخرائط تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية	لا
	تحديد القيمة الممكنة لموارد الغابات (المنتجات الحرجية من الأخشاب وغيرها)	لا
	توفير المعلومات لأغراض الرصد وفرض الضرائب وإنفاذ القوانين	لا
حماية المساحات الخضراء وتنميتها	إعادة بناء الهياكل الأساسية في منطقة سابو الطبيعية	لا؛ اجتاح منطقة سابو الخضراء الآلاف ممن يرتبطون بحركة الديمقراطية في ليبريا للقيام بأعمال تعدين غير قانونية؛ وتعتزم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إبعاد هؤلاء المستقطنين عن المكان
	توفير معدات ومواد لتوظيفها في إدارة المساحات الخضراء	لا
	تدريب موظفي المساحات الخضراء وإلحاقهم بالعمل	لا، تقوم الشرطة المدنية بتدريب نحو ١٦٤ من موظفي الإنفاذ، إلا أنهم لم يُنشروا بالكامل
حشد المساعدات الفنية والمالية	المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها الجهات المانحة وغيرها من الأنشطة الترويجية	نعم
	مناقشة الترتيبات الثنائية	نعم

(أ) في أيار/مايو ٢٠٠٥.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

١٤٤ - على الرغم من فعالية الجزاءات، ما زالت الصناعات المحلية لا تلتزم بالقانون. وتم تنفيذ بعض من الإصلاحات الضرورية. لذا تظل التوصيات الواردة في التقارير السابقة لفريق الخبراء سارية (S/2003/779، و S/2003/937، و S/2004/396 و Corr.1 و 2، و S/2004/752، و S/2004/955).

١٤٥- يتمثل أحد الحلول المطلوبة لتعجيل رفع الجزاءات في توظيف مؤسسة إدارية لتسيير القطاع الحرجي. ومع ذلك، يتعين أن يكفل مجلس الأمن توافر نظم ملائمة وتمتع المؤسسة الإدارية بقدرات كاملة على الاضطلاع بهذه المهام.

سادسا – المسائل المالية

١٤٦- قام الفريق، وفقا للولاية التي أسندت إليه بموجب الفقرات ٨ (أ) و (ب) من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، ولسياق الفقرة ١ من القرار ١٥٣٢ (٢٠٠٤)، بدراسة مصادر التمويل التي استخدمت سابقا في الاتجار غير المشروع بالأسلحة بهدف تحديد ما إذا كانت الآليات المناسبة للمراقبة الداخلية قد وضعت لمنع وقوع اختلاسات للأموال بنفس الشكل. وكانت الهياكل الأساسية للحكومة ومسك السجلات والمحفوظات على درجة من الضعف جعلت الفريق يعتمد أيضا على المعلومات المالية المحصلة من مؤسسات القطاع الخاص والمنشآت شبه الحكومية والوكالات الحكومية نفسها. واستعرض الفريق أيضا عن كثب نشاط شركاء الرئيس السابق تشارلز تايلور ومعارفه من أجل التأكد من مدى استمرار حصولهم على الأموال، خصوصا في ظل التقارير المتكررة وغير المؤكدة التي تفيد بتدخل تشارلز تايلور لزعزعة السلام والأمن في ليبيريا والمنطقة. وركز الفريق على تحركات الرفقاء السابقين لتشارلز تايلور وزعماء الفصائل الأخرى (جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديموقراطية في ليبيريا) في إطار المراكز المؤثرة لمعرفة ما إذا كان عمل إداراتهم ووكالاتهم ما زال يوفر موارد مالية فعلية ودائمة لتمويل الصراعات والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفيما يلي موجز مقتضب لاستنتاجات الفريق.

ألف – المصادر الأساسية للإيرادات

١٤٧- حققت الحكومة الانتقالية إيرادات بلغت ١٠١,٥٨ مليون دولار خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، منها ٤٨,٤٣ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى و ٥٣,١٥ في الأشهر التسعة التالية (تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥)، وهو ما يعادل اعتمادات الفصول الثلاثة الأولى (تموز/يوليه – آذار/مارس ٢٠٠٥) من الميزانية السنوية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي ظل جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على قطاعي الأخشاب والماس، تتوقع الحكومة الانتقالية تحصيل ٩٠ في المائة من إيراداتها من الرسوم الجمركية، رسوم الأنشطة البحرية، ومن الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.

الرسوم الجمركية

١٤٨- تشكل الرسوم الجمركية المتأتية من هيئة المرافئ الوطنية ومطار روبرتسفيلد الدولي المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة الانتقالية. ولا تُحصّل رسوم جمركية من الموانئ الثلاثة الأخرى في بوكانان وغرينفيل وهاربر، مع أن أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ ألف طن من ركاز

الحديد صدرت من ميناء بوكانان مؤخرا، في حين تمر نسب صغيرة من حركة الشحن عبر الموانئ الأخرى. وما زال تصدير المطاط وركاز الحديد يتمتع بالإعفاءات. وفي أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تسلمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مسؤولية الإشراف على جميع نقاط القدوم والمغادرة في ميناء مونروفيا؛ وعلى الرغم من أن العمل بالإعفاءات والاستثناءات ما زال متواصلا بنسب كبيرة، فقد تحسن الأمن بشكل هائل، ويتوقع أن تستمر الإيرادات في الارتفاع بفضل حدوث انخفاض في حركة خروج السلع عبر ميناء فريبورت بدون إذن. ويرد في المرفق السادس ملاحظات الفريق بشأن حسابات هيئة المرافئ الوطنية لعام ٢٠٠٤، فضلا عن تعليقات شركة مراجعة الحسابات إيرنست أند يونغ المكلفة من اللجنة الأوروبية.

غياب التفتيش قبل الشحن لواردات النفط والأرز

١٤٩- جددت الحكومة الانتقالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ عقدها مع بيفاك، وهي شركة دولية مستقلة، لمدة ثلاث سنوات لكي تضطلع الأخيرة بخدمات التفتيش قبل الشحن للصادرات والواردات بغية التأكد من الكميات والنوعية والأسعار. ورغم أن العقد يقتضي التفتيش قبل الشحن للواردات من النفط والأرز، فإن تنفيذه لم يبدأ بعد. وتلقت الحكومة عددا كبيرا من الشكاوى المتعلقة باستيراد أرز من نوعية متدنية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٥ ، ورفض كثير من الناس شراء الأرز ذي المواصفات المتدنية مما أسفر عن حدوث ارتفاع كبير في أسعار الأرز الأساسي المستخدم محليا

استمارات التصريح بالاستيراد/استمارات التصريح بالتصدير الضائعة والتهديد بالاغتيال الذي تعرض له المدير العام لشركة بيفاك

١٥٠ - شهدت عمليات التفتيش التي تقوم بها شركة بيفاك تقلصا شديدا نظرا للإعفاءات والتنازلات المختلفة التي منحت فيما يشمل ثلثي حركة المرور في مرفأ فريبورت في مونروفيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبعد إبلاغ رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا بوجود تسربات هائلة في الإيرادات نتيجة لضياع استمارات إقرارات الاستيراد واستمارات إقرارات التصدير، تلقى المدير العام لشركة بيفاك تهديدا بالاغتيال، وكان عليه مغادرة ليبريا في غضون ٢٤ ساعة. وتطبع كل استمارة من استمارات إقرارات الاستيراد واستمارات إقرارات التصدير من أجل شركة بيفاك ولها رقم تسلسلي وحيد. وفي كل شهر وبناء على طلب خاص من وزارة التجارة والصناعة، تقوم شركة بيفاك بتسليم هذه الوثائق دون مقابل. وتقوم وزارة التجارة والصناعة بدورها بإصدار هذه الاستمارات للتجار مقابل ٢٥ دولار لاستمارة إقرارات الاستيراد و ١٥٠ دولارا بالنسبة لاستمارة إقرارات التصدير.

ويفترض أن يقوم التجار بإرجاع هذه الاستمارات إلى شركة بيفاك أثناء عملية تخليص السلع، لكن قبل إخراج السلع من المرفأ. وعند البحث، وجدت شركة بيفاك أن بضع آلاف من استمارات التصريح بالاستيراد وما يقرب من ١٠٠٠ استمارة تصريح بالتصدير إلى الشركة لم ترجع خلال عام ٢٠٠٤. وهذا لا يعني فقط أن الحكومة قد خسرت مبالغ كبيرة من الرسوم التي كانت ستحقق من بيع هذه الوثائق، وإنما خسرت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وشركة بيفاك كذلك ضرائب وإيرادات كبيرة بسبب التخليص المباشر للسلع المسجلة على هذه الاستمارات عن طريق وسائل غير مشروعة.

١٥١ - وأكد المراجع العام للحسابات في تقريره عن مراجعة الحسابات، الذي أجري تبعا لتعليمات رئيس الحكومة الانتقالية، أن بضائع قُيِّمت بمبلغ ٩٩٩,١٤ ١٧٠ ٥ دولار على أساس التسليم فوق ظهر السفينة وورد إقرار بها في ٨٤ استمارة من استمارات إقرارات الواردات والصادرات أُعفيت من الرسوم الجمركية بالنسبة لعدة كيانات تجارية ولأفراد من قبل وزير التجارة في خرق سافر للأنظمة القائمة، وهو ما أدى إلى خسارة الحكومة إيرادات تبلغ ٠٥٢,٦٧ ٧٩ دولار. علاوة على ذلك، لم تكن البضائع المبينة على الاستمارات مؤهلة للإعفاءات بوصفها بضائع معفاة من الرسوم الجمركية.

المتاجرة بإيرادات الحكومة

١٥٢ - صرح المراجع العام للحسابات كذلك أن وزارة التجارة والصناعة قامت في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بمقايضة مبلغ إيراداتها الإجمالي البالغ ٠٥٣ ٧٩ دولار بأرز تبلغ قيمته ٨٠٣ ٣٨ دولار. وقد تم هذا عن طريق منح كيان من الكيانات التجارية إعفاء من دفع رسم التفتيش قبل الشحن الذي كان ينبغي أن يدفع إلى الحكومة. وعلى الرغم من أن تقرير المراجع العام للحسابات قُدم في منتصف شباط/فبراير، فإن رئيس الحكومة الانتقالية لم يعتمد التقرير أو يتخذ أي إجراء بشأنه.

اختلاس إيرادات الحكومة

١٥٣ - أشارت أفرقة سابقة إلى حالات قامت فيها حكومة الرئيس السابق شارل تايلور بتحويل إيرادات لصالح معاملات مختلفة مشروعة وغير مشروعة. ولا تزال هذه الممارسة مستمرة دون هوادة على الرغم من صدور الأمر التنفيذي رقم ٢ للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي يستلزم أن تودع جميع الإيرادات في صندوق موحد في المصرف المركزي لليبريا، كما هو مبين في المرفق السابع.

الإيرادات الضائعة

مقبوضات منخفضة من رسوم الاستيراد التي يدفعها مستوردو النفط

١٥٤ - تشير سجلات واردات المنتجات النفطية للشركة الليبرية لتكرير البترول أن مبلغ ٢٧,٩ مليون دولار كان مستحق الدفع كرسوم على الاستيراد وضريبة على المبيعات، غير أن وزارة المالية تفيد بأن المبلغ الذي دُفع هو ٥,٢ مليون دولار لا غير (انظر الجدول ٦).

الجدول ٦

رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المسددة بين ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

المنتجات النفطية	الواردات (بالغالون)	رسوم الاستيراد المستحقة الدفع	ضريبة المبيعات المستحقة الدفع[أ]	مجموع رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المستحق الدفع	مجموع رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المدفوع من قبل المستوردين[ب]
بترين	٢٠ ٩١٣ ٧٣٢	٥ ٢٢٨ ٤٣٣	٦ ٢٧٤ ١١٩	١١ ٥٠٢ ٥٥٢	
ديزل	٣٢ ٨٢٠ ٢٣٧	٦ ٥٦٤ ٠٤٧	٩ ٨٤٦ ٠٧١	١٦ ٤١٠ ١١٨	
المجموع	**٥٣ ٧٣٣ ٩٦٩**	**١١ ٧٩٢ ٤٨٠**	**١٦ ١٢٠ ١٩٠**	**٢٧ ٩١٢ ٦٧٠**	**٥ ٢٢٩ ٧٥٨**

(أ) كانت ضريبة المبيعات تدفع بمعدل ٣٥ سنتا للغالون الواحد خلال الفترتين آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٥.
(ب) البيانات غير متاحة حسب نوع المنتج.

١٥٥ - وقد يكون من الجدير بالذكر هنا أن المنتجات النفطية المستوردة لصالح الأمم المتحدة، والهيئات الدولية، والسفارات، والمنظمات غير الحكومية الأخرى وغيرها، معفاة من الرسوم الجمركية وتشكل حوالي ربع الواردات الإجمالية.

مبلغ ٣٨٨ ١٠٨,٤٥ دولار لا يمكن تعقبه

١٥٦ - لم يستجب لطلب الفريق عندما طلب معلومات ضريبية من المستوردين الرئيسيين، سوى شركة مونروفيا لنقل النفط وشركة أميناتا. وزعمت شركة مونروفيا لنقل النفط أنها دفعت أكثر من ٣ ٠٩٢ ٥٦١,٤٩ دولار أو ما يزيد بمقدار ٢١٢ ١٨٨,٤٥ دولار عما هو وارد في تقارير الحكومة، بينما زعمت شركة أميناتا أنها دفعت مبلغ ٣٩٠ ٩٢٠,٠٠ دولار حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أي بزيادة قدرها ١٧٥ ٩٢٠ دولار عما هو وارد في حسابات الحكومة. وقدمت شركة أميناتا كذلك مطالبات بالإعفاء من الرسوم الجمركية قيمتها

٢٩٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة للبترين والديزل اللذين زودت بهما مختلف الوزارات والوكالات التابعة للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا.

الجدول ٧

رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المسددة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

الشركة	البترين/الديزل المستورد (بالغالون)	رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المستحقة الدفع	رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات المدفوعة كما هو مبين في حساب الحكومة	الضرائب الضائعة
ويست أويل	٣٥ ٠٨٣ ٥١٦	١٢ ٠٨٨ ٨٣٦	١ ٤١٩ ٨٧١	١٠ ٦٦٨ ٩٦٥
شركة مونروفيا لنقل النفط	١٣ ٥٢٣ ٥٤٩	٥ ٦٥٩ ٢٧٤	٢ ٨٨٠ ٣٧٣	٢ ٧٧٨ ٩٠١
أميناتا	٢ ٥٢٩ ٨٥٥	١ ٠٨٢ ٩٢٥	٢١٥ ٠٠٠	٨٦٧ ٩٢٥
أوريجين	٢ ٠٩٨ ٨٠٧	١ ٠٠٢ ٢٤٦	٤٨٣ ٠٢٣	٥١٩ ٢٢٣
المجموع	**٥٣ ٢٣٥ ٧٢٧**	**١٩ ٨٣٣ ٢٨١**	**٤ ٩٩٨ ٢٦٧**	**١٤ ٨٣٥ ٠١٤**

(أ) باستثناء المواد المعفاة من الرسوم الجمركية. استنادا إلى معلومات مستمدة من الأمم المتحدة ومصادر أخرى، يقدر مع التحفظ أن ما يقرب من ثلث الواردات النفطية لشركة ويست أويل، وخُمس الواردات النفطية لشركة مونروفيا لنقل النفط وشركة أميناتا، وعُشر الواردات النفطية لشركة أوريجين مخصصة للمواد المعفاة من الرسوم الجمركية.

منتجات نفطية قيمتها ٤,٢ مليون دولار تم توريدها للقصر الرئاسي وجهات أخرى مقابل الإعفاء من دفع الضرائب

١٥٧ - زعمت شركة ويست أويل أنها أمدت القصر الرئاسي (مكتب رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا) ووزارة المالية و ووكالة الخدمات الحكومية وغيرها بمنتجات نفطية قيمتها ٤,٢ ملايين دولار في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥ بدلا من دفع ضرائب. وقد تمت عمليات التسليم هذه بناء على طلب وزير المالية أو نائبه ولا تقوم الحكومة الليبرية عموما بدفع أي مبالغ لقاءها.

١٥٨ - وقد أكد وزير المالية للفريق في أوائل أيار/مايو أنه تم وقف العمل بالنظام السابق لتسوية الضرائب وأن جميع المعاملات حاليا تجرى على أساس الدفع. غير أن الحكومة الانتقالية لا تزال تطلب من مستوردي البترول تزويد القصر الرئاسي والوكالات الحكومية الأخرى بالمواد النفطية وتسوية الضرائب مقابل هذه المواد.

مبلغ ٣,٣٣ مليون دولار تم تسويته من قرض من شركة ويست أويل

١٥٩ -زعمت شركة ويست أويل كذلك أن الحكومة الانتقالية قامت بتسوية مبلغ ٣,٣ مليون دولار من الضرائب بناء على اتفاق عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بأن تتم تسوية ٥٠ في المائة من الضرائب المفروضة على واردات المواد النفطية مقابل دين مستحق وضرائب سبق دفعها بقيمة ١٠ ملايين دولار سددت إلى حكومة تايلور السابقة في عام ١٩٩٨. غير أن وزارة المالية تزعم أن السجلات التي تعود إلى فترة حكم الرئيس السابق تايلور قد أتلفت وأن تفاصيل سداد القروض تم الحصول عليها من المدين نفسه. وفي الواقع، ما يوجد من سجلات في وزارة المالية يوحي بأن القرض البالغ قيمته ١٠ ملايين دولار، المقدم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ قد سدد مع فائدة سنوية نسبتها ١٠ في المائة، لكن شركة ويست أويل تزعم أيضا أنها دفعت ضرائب إضافية مسبقة قيمتها ٠٢٥,٢٣ ٦٢٣ ١ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وضرائب بمبلغ ٧٥٠,٣٦ ٠٦٦ ١ دولار خلال عام ٢٠٠٢. لكن لا يوجد أي عقد أو اتفاق بالنسبة لعمليتي الدفع هاتين. ولم تحصل الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على موافقة الجمعية على سداد القرض والفائدة إلى شركة ويست أويل، لم تكشف عن أي معلومات في الميزانية بشأن هذا العقد أو هذه المعاملة.

١٦٠ -ونتيجة لهذه الأصناف من المتاجرة في إيرادات الحكومة وتسوية الدين/القرض مقابل ضرائب تُدفع خارج نطاق عملية الميزانية، فلا الإيرادات تبين بشكل صحيح على دفاتر الحكومة، ولا النفقات توضح كما ينبغي في دفاتر الحسابات.

١٦١ -وحكومة تايلور مدينة أيضا لشركة مونروفيا لنقل النفط (بمبلغ ٢,٧ مليون دولار)، لكن هذه الأخيرة لم تتلق أية دفعات من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. وعلى نفس الشاكلة، لم تتلق أي من الوكالات الخارجية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والاتحاد الأوربي، وغيرها) التي تدين لها الحكومة الانتقالية بمبلغ ٣ ملايين دولار، أية دفعات لتسديد الدين، ماعدا السداد الرمزي لمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار شهريا إلى صندوق النقد الدولي عن دينه المستحق الذي يتجاوز ٧١٨ مليون دولار. وقد طلب صندوق النقد الدولي من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا التوقف عن تسديد دينها إلى حين تحديد حجمه الإجمالي وإعادة جدولته وتصنيف دفعات تسديد الدين حسب الأولوية.

الواردات من الأرز

١٦٢ -تختلف التقارير بشأن واردات الأرز بنسبة تزيد على ١٠٠ في المائة ما بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية.

الجدول ٨

الواردات من الأرز خلال عام ٢٠٠٤

(بالطن)

المستوردون	واردات عام ٢٠٠٤ حسب وزارة التجارة والصناعة	واردات عام ٢٠٠٤ حسب وزارة المالية	الفرق
بريدجوي كوربوريشن	٤٦ ٩٢٢	٢٣ ٤٥٩	٢٣ ٤٦٣
كاي أند كاي كوربوريشن	٤٩ ١٥٠	٢٠ ٩٤٦	٢٨ ٢٠٤
فوتا كوربوريشن	٥ ٠٠٠	٢ ٢٠٠	٢ ٨٠٠
فواني براذرز كوربوريشن	٧ ٠٠٠	٥ ٦٠٢	١ ٣٩٨
المجموع	**١٠٨ ٠٧٢**	**٥٢ ٢٠٧**	**٥٥ ٨٦٥**

١٦٣ - وتبين وزارة التجارة والصناعة أن على المستورد أن يدفع ضرائب قيمتها ٣٥,٨١ دولارا للطن المتري الواحد على أساس الرسوم الجمركية الجاري بها العمل، وضريبة على البضائع والخدمات بتكلفة التسليم على ظهر السفينة البالغة قيمتها ٢٤٩ دولارا للطن المتري الواحد. واعتمادا على بيانات وزارة الصناعة والتجارة للواردات من الأرز، هناك على الأقل عجز يقدر بمبلغ ٣,٧ مليون دولار في الضرائب التي يدفعها مستوردو الأرز. وبالإضافة إلى ذلك، كان من المفروض أن تكون هذه الضرائب قد جمعت من العامة.

الجدول ٩

الضرائب المسددة من جانب مستوردي الأرز خلال عام ٢٠٠٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

أسماء المستوردين	الرسوم الجمركية/ضريبة السلع والخدمات المستحقة الدفع	الرسوم الجمركية/ضريبة السلع والخدمات المدفوعة	الفرق
بريدجوي كوربوريشن	١ ٦٨٠ ٢٧٧	-	١ ٦٨٠ ٢٧٧
كاي أند كاي كوربوريشن	١ ٧٦٠ ٠٦٢	٨٨ ٠٠٠	١ ٦٧٢ ٠٦٢
فوتا كوربوريشن	١٧٩ ٠٥٠	٦٢ ٢٥٧	١١٦ ٧٩٣
فواني براذرز كوربوريشن	٢٥٠ ٦٧٠	-	٢٥٠ ٦٧٠
المجموع	**٣ ٨٧٠ ٠٥٨**	**١٥٠ ٢٥٧**	**٣ ٧١٩ ٨٠١**

ملاحظة: الشرطة (-) تعني لا شيء.

الشؤون البحرية

١٦٤ - يعتبر السجل الليبري للسفن والشركات الدولية مصدرا رئيسيا للدخل بالنسبة للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. غير أن هذا السجل لم يخضع لعملية مراجعة حسابات مستقلة منذ عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي استُحدث فيه السجل. ولا يقوم موظفو مكتب الشؤون البحرية، الذي يشترك في الموقع مع السجل الليبري للسفن والشركات الدولية في مكاتب مقرهما الكائن في فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بتوفير أعمال الرقابة نظرا لعدم مقدرتهم على ذلك ولنقص معرفتهم وافتقارهم لدعم المكتب.

١٦٥ - ولم يكن ممكنا التوفيق بين الإيرادات التي أوردها السجل الليبري للسفن والشركات الدولية وتلك التي سجلتها وزارة المالية أو مكتب الشؤون البحرية. وكان مجموع الإيرادات التي أوردها سجل الشركات وضرائب حمولات السفن كما يلي:

السجل الليبري للسفن والشركات الدولية	١١ ١٢٩ ٩٦٢ دولارا
وزارة المالية	١٠ ٩٧٤ ٧٧٥ دولارا
مكتب الشؤون البحرية	١٠ ٥٤٦ ٨٨٥ دولارا

١٦٦ - ويتضح أن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا لا تسجل كل الدخل الوارد من السجل الليبري للسفن والشركات الدولية، ولكن بدون إجراء مراجعة حسابات تفصيلية سوف يستحيل توضيح أين ذهبت الأموال غير المبلغ عنها.

الضرائب على الشركات والضريبة على الدخل

١٦٧ - توقعت الحكومة الانتقالية في ميزانيتها للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أن تجمع ٢٢ في المائة (١٧,٢٨ مليون دولار) من مجموع الإيرادات الحكومية الواردة من الضرائب على الشركات والضريبة على دخل الأشخاص. وخلال الأشهر التسعة الأولى (تموز/يوليه ٢٠٠٤-آذار/مارس ٢٠٠٥) كانت الحكومة قد جمعت ١٦,٣٨ مليون دولار من دافعي الضرائب الطوعيين. وأنشأت وزارة المالية وحدة كبار دافعي الضرائب في آذار/مارس ٢٠٠٤، غير أن الشركات ليست ملزمة بتقديم بيانات مالية روجعت حساباتها إلى هذه الوحدة أو إلى وزارة المالية، وعلى ذلك فإن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا تظل دون أدنى فكرة عن عدد الشركات ومبلغ الضرائب المستحقة الدفع. وما تقوم به وحدة كبار دافعي الضرائب لا يعدو أن يكون مجرد جمع الضرائب التي تدفعها الشركات التي تعرف بنفسها بشكل طوعي. وقد أبلغ منسق وحدة كبار دافعي الضرائب الفريق خلال أحد الاجتماعات عن الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الموظفون من جانب رؤسائهم كلما حاولوا المساس بأي من ”الأسماك الكبيرة“.

١٦٨ - تورد وزارة المالية أن ٨ شركات فقط من الشركات/المؤسسات دفعت أكثر من ٠٠٠ ٥ دولار من الضرائب ما بين آذار/مارس ٢٠٠٤ وشباط/فبراير ٢٠٠٥، وأن ٤ مؤسسات فقط هي التي دفعت الضرائب المستحقة حاليا. ولم يدفع أي من المستوردين الرئيسيين للنفط والأرز الضرائب المفروضة على الشركات عن السنة الحالية. كما أن أرقى فنادق المدينة، الذي يتقاضى ١٢٠ دولارا عن الليلة وتبلغ نسبة الغرف المشغولة فيه ٧٥ في المائة، لا يوجد اسمه على هذه القائمة.

١٦٩ - تفيد وزارة المالية كذلك أن ٩٠ فردا فقط من الأفراد في ليبريا يدفعون ضرائب على الدخل تتجاوز ٠٠٠ ١ دولار سنويا. وكل هؤلاء الأفراد التسعين موظفون في الشركات الكبرى، وليس بينهم رجل أعمال يعمل لحسابه الخاص أو وزير، وقلة منهم أعضاء في مجالس إدارة الشركات الحكومية ويكسبون ٠٠٠ ٥ دولار كل ثلاثة أشهر. ويقيم في منروفيا حوالي ٥٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة الدوليين، ويدفعون إيجارات تتراوح بين ٦٠٠ ٣ و٠٠٠ ١٥ دولار سنويا إلى الملاك/المؤجرين، غير أنه لا يوجد اسم أي من هؤلاء الملاك/المؤجرين على قائمة كبار دافعي الضرائب.

مقبوضات الإيرادات من الاتصالات السلكية واللاسلكية

١٧٠ - يعتبر قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية أحد القطاعات التي استفادت كثيرا من إحلال السلام. ولا توجد في ليبريا خطوط أرضية للهاتف. فقد أهمل نظام تايلور القطاع العام وشجع الشركة الخاصة لتقديم خدمات النظام العالمي للاتصالات المتحركة للهاتف الخلوي لونستار كميونيكيشن كوربوريشن (Lonestar Communication Corporation)، التي كان فيها لبعض كبار الموظفين في حكومته استثمارات سهمية كبيرة.

١٧١ - وقد تضاعف رقم أعمال شركة لونستار خلال عام ٢٠٠٤، وهو ما أدى إلى حدوث طفرة في أرباحها بنسبة ٤٠٠ في المائة. ودفعت هذه الشركة ما يزيد على ٦ ملايين دولار من الضرائب إلى الحكومة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، إلى جانب ٣ ملايين دولار أخرى ستدفع خلال أيار/مايو ٢٠٠٥ على شكل أقساط. غير أن الحكومة الانتقالية لا تقوم بإنفاذ شروط اتفاق الترخيص، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الضرائب المسددة للحكومة.

بيع ركاز الحديد

١٧٢ - باعت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ركاز الحديد الموجود في بوكانان إلى شركة صينية بأسعار أقل من أسعار السوق دون أن تتبع عملية مناقصة تنافسية شفافة. وفي الواقع،

فقد باعت الشركة الصينية بدورها جزءا من هذا الركاز إلى شركة تشيكية بما يقرب من ضعف السعر الذي دفعته إلى الحكومة ومن مرفأ بوكانان نفسه. وبموجب الاتفاق الموقع عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان البيع على أساس أخذ المادة الخام كما هي وحيثما وجدت بسعر ١٠ دولارات للطن المتري الواحد. وعلى الرغم من ذلك، لم تتلق الحكومة سوى مبلغ ٧٥٠,٠٠ ١٦٤ ٦ دولارا من بيع ٠٨٦ ٦٧٩ طنا متريا، أو ما يقل بمقدار ١٢٠ ٦٢٦ دولارا عما هو متعاقد عليه. وتذهب الحكومة إلى أن سبب التخفيض يرجع إلى أن ركاز الحديد كان في حالة بلل. غير أنه كان ينبغي ألا تكون هناك أي تخفيضات بغض النظر عما إذا كان الركاز في حالة بلل لأن البيع كان على أساس أخذ المادة الخام كما هي وحيثما وجدت.

باء – النفقات

١٧٣ - تُقدر ميزانية الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا بمبلغ ٨٠ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. غير أن النفقات غير متوافقة مع الميزانية المقررة (انظر الجدول ١٠).

الجدول ١٠

النفقات الفعلية مقارنة باعتمادات الميزانية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	ميزانية الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥[أ]	النسبة المئوية	النفقات الحقيقية[ب]	النسبة المئوية
نفقات الموظفين	٢٣,٧١٩	٣٠	٢٢,٢٧٣	٤١
السلع والخدمات	١٩,٣٣٩	٢٤	١٥,٢٩٥	٢٨
عمليات النقل والإعانات	١٥,٠١٥	١٩	٤,٤٥٢	٨
النفقات الرأسمالية	١١,٠٧٧	١٤	٨,٣٧١	١٤
الدين المحلي	٩,٨٥٠	١٢	٤,١٣٨	٨
الدين الخارجي	١,٠٠٠	١	٠,٥٠٠	١
المجموع	**٨٠,٠٠٠**	**١٠٠**	**٥٥,٠٢٩**	**١٠٠**

(أ) تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(ب) تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٥.

عمليات إعادة التخصيص الكبيرة

١٧٤ - تمت عمليات إعادة اعتماد كبيرة في آذار/مارس ٢٠٠٥ بتحويل مبالغ رئيسية من الميزانية إلى الشؤون الرئاسية والمالية ووكالة الخدمات الحكومية. وقد جرت عمليات إعادة اعتماد على حساب قطاعات اجتماعية واقتصادية هامة مثل التعليم والصحة والأشغال العامة والتنمية الريفية والزراعة والتنمية الجنسانية، إلخ، رغم أن هذه القطاعات تحتاج إلى الاهتمام الأقصى بعد سنوات طويلة من الصراع (انظر الجدول ١١).

الجدول ١١

الاعتمادات المنقحة

(ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الوزارة/الوكالة	الاعتماد الأصلي	الاعتماد المنقح	مجموع الالتزام حتى آذار/مارس ٢٠٠٥	زيادة/(النقصان) بالنسبة المئوية
الشؤون الرئاسية	٢,٩	٥,٨	٥,٤	١٠٠
المالية	١,٣	٤,٩	٤,٥	٢٧٧
الخدمات العامة	٠,٧	٥,٥	٥,٢	٦٨٦
الهيئة التشريعية	٣,٦	٤,١	٣,٨	١٤
مكتب الميزانية	٠,٨	١,٨	٠,٨	١٢٥
التعليم	٨,٢	٦,٣	٤,٦	(٢٣)
الصحة	٧,٠	٥,٩	٣,٢	(١٦)
الأشغال العامة	٢,٣	١,١	٠,٤	(٥٠)
التنمية الريفية	٠,٧	٠,٣	٠,١	(٥٧)
الزراعة	١,١	٠,٧	٠,٤	(٣٦)
السلطة القضائية	٤,٠	٣,٠	١,٤	(٢٥)
التنمية الجنسانية	١,٢	٠,٥	٠,٢	(٥٨)
متأخرات رواتب مستحقة	٩,٠	١,٩		(٧٩)

١٧٥ - ليس واضحاً إن كانت عمليات إعادة الاعتماد هذه قد أنجزت من قبل مكتب الميزانية نفسه أو بموافقة الجمعية الوطنية الانتقالية لليبريا. وعلاوة على ذلك، تستثني هذه الأرقام المبالغ المستلمة خارج عملية الميزانية مثل الوقود المسلم إلى القصر ويدفع عن طريق تخفيض الضرائب.

التحدي الصريح لأمر المحكمة العليا

١٧٦ - في تحد صريح لأمر المحكمة العليا بوقف التنفيذ، صادق الرئيس في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ على اقتراح بمنح تنازل إلى شركة ميتال ستيل لاستغلال فلز الحديد من منطقة التنازل للشركة الليبرية الأمريكية للتعدين في قضاء نيمبا. لقد أصدرت المحكمة العليا أمرين بوقف التنفيذ استجابة لالتماسين قدمهما أحد مقدمي العروض المتنافسين في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقد تم تثبيت تاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لعقد جلسة إضافية للمحكمة وهي مستمرة حالياً. وهذا يذكّر بالتحدي الذي حدث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لأمر المحكمة العليا بوقف التنفيذ على الشحنات من فلز الحديد، التي شحنت من ميناء بوكانان على مدى ستة أشهر. ويرد في المرفق الثامن بضعة أمثلة على عدم التزام الشفافية في نظام التعاقد ونظام المسؤولية الجماعية.

جيم - وظيفة مراجع الحسابات العام

١٧٧ - قدم مراجع الحسابات العام تقريراً في آب/أغسطس ٢٠٠٤ عن نفقات سفر المسؤولين في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤. ولم يصدر التقرير خلال سبعة أشهر إلا بعد أن طلب الفريق من مكتب الرئيس نسخة منه في آذار/مارس ٢٠٠٥. ويبرز التقرير مخالفات مالية خطيرة منها دفعات بعشرات الآلاف من دولارات الولايات المتحدة مقابل عمليات سفر لا وجود لها ودفعات مزدوجة لتذاكر سفر بالطائرة وسحوبات لأموال دون أن تصرف للمسافرين، إلخ. لقد سحب العديد من الوزراء الكبار والمسؤولين مبلغ ٩٣٨ ١٣٠ دولاراً للسفر إلى الخارج ولكن دون تقديم تفاصيل النفقات. ولم تؤكد ست وكالات سفر تسلم مبلغ ٢٤٧ ٨١ دولاراً دفعت لها. وقد وجد مراجع الحسابات العام أن وفداً يتألف من أكثر من ٤٠ فرداً حضر مؤتمراً للمانحين في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٤ وقد دفعت لهم بدلات يومية لفترة تتراوح بين ٨ أيام و ٥٦ يوماً. ورغم أن تقديرات الميزانية كانت لمدة ٨ أيام، فإن ٤١ شخصاً تجاوزوا ١٢ يوماً وتجاوز ١٢ شخصاً ٣٠ يوماً.

١٧٨ - قدم مراجع الحسابات العام تقرير مراجعة الحسابات إلى الرئيس في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ولم تتخذ الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا أي إجراء لاسترداد الأموال من الوزارات والمسؤولين المعنيين.

دال – الاستنتاجات والتوصيات

١٧٩ – الإدارة المالية للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ضعيفة ولا يوجد لها أنظمة رقابة داخلية ولكن توجد أنظمة مراقبة خارجية غير فعالة. هناك افتقار إلى الشفافية والمساءلة في النظام. ما زالت مبالغ كبيرة من عائدات استيراد المنتجات النفطية والأرز تتسرب من خزائن الحكومة. لقد كانت المؤسسات شبه الحكومية هي المصادر الرئيسية للنفقات من خارج الميزانية من قبل موظفين كبار في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا. ويبدو أن أسلوب العمل الذي يتبعه كبار الموظفين في الحكومة الانتقالية في تسريب الموارد الحكومية من أجل أغراض مختلفة مشروعة وغير مشروعة هو نفسه المستخدم من قبل نظام تشارلز تايلور السابق. وتتعلق معظم الموارد المفقودة برجال أعمال لهم علاقات تجارية وثيقة مع نظام تشارلز تايلور السابق. وقد كانت هناك تقارير ثابتة وإن كانت غير مؤكدة بشأن ليبريا تفيد بأن رجال الأعمال هؤلاء لا يزالون يقدمون الدعم المالي لتشارلز تايلور على أساس منتظم.

١٨٠ – يوصي الفريق بما يلي:

- لا ينبغي أن تُقايَض أي إيرادات حكومية أو تجري تسويتها مقابل نفقات أو ديون خارج عملية الميزانية. وينبغي إيداع جميع الإيرادات في صندوق موحد لجمهورية ليبريا، وأي نفقات منه يجب أن تتم من خلال اعتمادات في الميزانية بعد موافقة الجمعية التشريعية.
- جميع الاعتمادات التي تزيد عن ١٠ في المائة من الاعتماد الأصلي يجب أن تتم بموافقة مسبقة من الجمعية التشريعية.
- ينبغي أن تقوم شركة مراجعة حسابات دولية ومستقلة بالتحقيق في الإيصالات المنخفضة لرسوم الاستيراد وضريبة البيع، المقدمة من مستوردي النفط والأرز، على أن يحاسب المذنبون.
- ينبغي إنشاء رقابة وثيقة على الإيصالات من العمليات البحرية. وينبغي أن تقوم شركة مراجعة حسابات دولية ذات سمعة حسنة بمراجعة السجل الليبري للسفن والشركات الدولية دون أي مزيد من التأخير.
- ينبغي تعزيز وزارة المالية بتقديم مساعدة دولية في شكل قوى عاملة مؤهلة في مجالات توليد الإيرادات والمحاسبة ومراجعة الحسابات الداخلية ومراقبة النفقات.
- ينبغي أن تتخذ الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا إجراءات فورية بشأن تقارير مراجع الحسابات العام فيما يتعلق باستمارات تصاريح الاستيراد/استمارات تصاريح

التصدير ونفقات السفر إلى الخارج واسترداد الدفعات الزائدة/الدفعات الفائضة التي تمت للوزراء/المسؤولين.

- ينبغي تعزيز مكتب مراجع الحسابات العام وتزويده بمرافق هياكل أساسية ملائمة وقوى عاملة مؤهلة بالتشاور مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، حتى يستطيع أن يتحمل المسؤوليات الشاقة الملقاة على كاهله. وينبغي أن يقوم مراجع الحسابات العام بمراجعة الحسابات السنوية للمؤسسات شبه الحكومية التي تدر إيرادات كبيرة كل عام.

سابعا – الأصول المجمدة

١٨١ – اتصل الفريق بليبريا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار واليونان والاتحاد الروسي وألمانيا وإسرائيل ولبنان لجمع المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء بمقتضى القرارات ذات الصلة.

لا تأثير في ليبريا

١٨٢ – لم يكن لقرارات تجميد الأصول أي تأثير في ليبريا. ولم تتخذ الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا أي إجراء في الأشهر الستة الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٤، حين حاولت الحكومة أن تجمد استثمارات السيد بنوني أوري والسيد إيمانويل شو في شركة مشهورة للهواتف النقالة الخلوية (GSM) فيما بعد، فقد فعلت ذلك دون اتخاذ الإجراءات القانونية الملائمة أو إصدار التشريع المناسب. ونتيجة لذلك، لجأ الاثنان إلى المحكمة العليا التي أصدرت أمراً بوقف التنفيذ على الفور. وما زالت هذه القضية معلقة.

١٨٣ – اجتمع الفريق مع نائب حاكم المصرف المركزي لليبريا، الذي أفاد أنهم لن يستطيعوا فعل أي شيء حتى يصدر وزير العدل أمراً قانونياً بتجميد الأصول. ولأن هذا لم يتم، لم يجر الاتصال بأي مصرف لتحديد الحسابات التي ينبغي تجميدها.

١٨٤ – أعلن وزير العدل الذي هو أيضاً بحكم منصبه النائب العام لجمهورية ليبريا، أن الأمر بوقف التنفيذ قد صدر عن المحكمة العليا في تشرين الأول/أكتوبر، وأنه كتب إلى كبير القضاة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بأن يشرع في النظر في القضية. وقد أكد له كبير القضاة بأن القضية ستؤخذ على أنها ذات أولوية خلال جلسة المحكمة التي تبدأ في

آذار/مارس ٢٠٠٥. ومع ذلك، وحتى مع انقضاء جزء كبير من شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ فإن المحكمة لم تنظر في القضية بعد.

١٨٥ - يمثل السيد أوري والسيد شو شركة PLC للاستثمار المحدودة في مجلس إدارة شركة لونستار للاتصالات، وهما مديران من خمسة مديرين للشركة. وتحصل PLC على ٤ في المائة من إيرادات شركة لونستار كل شهر. وفي السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، تلقت شركة PLC مبلغ ٩٩٤ ٩٦٨ ١ دولاراً، منها ٤٣٩,٦٠ ١٣١ ١ دولار دفعت خلال عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٤، قبضت PLC مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار أرباحا. ويدفع لجميع المديرين أجراً شهرياً قدره ٠٠٠ ٤ دولار، بينما ينال الرئيس ، السيد أوري ٠٠٠ ٦ دولار شهرياً. ومع ذلك، لا يظهر السيد أوري والسيد شو على قائمة دافعي الضرائب الذين يدفعون ضريبة الدخل التي تتجاوز الـ ٠٠٠ ١ دولار سنوياً. فلو كانت استثمارات هذين الشخصين قد جمدت، لحرما من مليوني دولار على الأقل.

١٨٦ - نشرت صحف كثيرة في مونروفيا مؤخراً مجموعة من رسائل البريد الإلكتروني (انظر المرفق العاشر)، يقال إن تشارلز تايلور أرسلها إلى عدد من أصدقائه الحميمين خلال الفترة شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي إحدى الرسائل الموجهة إلى زوجته، طلب منها أن تقبض مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من شركة لونستار، أي ما يعادل ٥٠ في المائة من أرباح شركة PLC. ويعتقد على نطاق واسع أن PLC شركة واجهة لتشارلز تايلور. ويعمل إدوين سنو حالياً مديرا عاما لشركة تكرير النفط الليبرية. وهو يتقاضى ٠٠٠ ١٢ دولار كل شهر بما في ذلك مستحقات من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، ولكن اسمه لا يظهر على قائمة دافعي الضرائب الكبيرة و لم تجمد أي من أصوله. وقد تعاون مع الفريق وقدم جميع السجلات التي طلبها الفريق. وكانت شركة تكرير النفط الليبرية إحدى المنظمات القليلة التي قدمت معلومات كاملة وتامة إلى الفريق. وقد زعم السيد سنو أنه حاول أن يحول دون تحويل أموال إلى تشارلز تايلور بعد أن تولى منصبه مديرا عاما لشركة تكرير النفط الليبرية.

الأثر خارج ليبريا

١٨٧ - حددت بلدان أخرى الحسابات المصرفية التي يجب تجميدها وقد تم إنجاز ذلك في بعض الحالات. (انظر الجدول ١٢)

الجدول ١٢

الأصول المجمدة

اسم البلد الذي لديه أصول مجمدة	اسم الشخص الذي جمدت أصوله	نوع الأصول	قيمة الأصول
الولايات المتحدة	بنوني أوري	عقارات	٦٩٥ ٠٠٠ دولار
	فيكتور بوت	استثمارات في شركات عديدة	مليونا دولار تقريبا
المملكة المتحدة	آغنيس ريفز تايلور	حسابات مصرفية	٢٢ ٤٠٠ جنيه استرليني
ألمانيا	ليونيد مينين	حسابات مصرفية	٢٠٨٩ يورو
لبنان	محمد سلام	حسابات مصرفية	...
	علي رمضان قليلات الدلبي	حسابات مصرفية	...
	تشارلز برايت	حسابات مصرفية	...
	إدوين سنو	حسابات مصرفية	...
فرنسا	محمد سلام	حسابات مصرفية	...
	موسى سيسه	حسابات مصرفية	...

ملاحظة: علامة (...) تعني أن البيانات غير متاحة.

١٨٨ - يبدو أن تجميد الأصول لم يكن فعالاً جداً. أولاً، إن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا التي تتنازعها الفصائل لم تبد الاهتمام المطلوب في تنفيذ الأمر. ثانياً كانت هناك فجوة زمنية بين قرار الحظر على السفر وإصدار قرار تجميد الأصول. وعلاوة على ذلك، كان هناك تأخير استمر ثلاثة أشهر أخرى بين إصدار قرار تجميد الأصول وإصدار قائمة الأصول المجمدة. ونتيجة لذلك، كان لدى جميع الأفراد المعنيين ما يكفي من الوقت لنقل أموالهم من حساباتهم المصرفية. ثالثاً، شمل أمر تجميد الأصول أصول الأفراد المعنيين فقط. وكان سهلاً على هؤلاء الأشخاص أن ينقلوا الأصول إلى أقربائهم. مثلاً: في المملكة المتحدة نقلت آغنيس ريفز تايلور، زوجة تشارلز تايلور السابقة، الأصول ووضعتها بأسماء أقرباء مقربين قبل نشر القرار ١٥٣٢ مباشرة. وقد نقلت في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٤ مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار إلى حساب في مصرف واتشوفيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد وضع اسمها على قائمة الحظر من السفر، ولكن قبل إضافتها إلى قائمة الأصول المجمدة، قامت بنقل ١٠٢ ٦٤٦ جنيهاً استرلينياً إلى ابنة أخيها كريستال ديون إليزابث ريفز في آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، منحت ملكية قيمتها ٩٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في لندن إلى إبنة الأخ نفسها. ورغم أن هذه الأصول قد تم تحديدها، فإنها خارج

سيطرة الوكالات المنفذة. وعلاوة على ذلك، قدم الممثل الدائم للحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا إلى المنظمة البحرية الدولية في لندن بموجب تعليمات من المفوض، بمكتب الشؤون البحرية مبلغ ١٥ ٠٠٠ جنيه استرليني نقدا إلى آغنس ريفز تايلور في أيار/مايو-حزيران/يونيه ٢٠٠٤ من العائدات المتحصلة كأرباح من شركة INMARSAT Ventures PLC (IMS).

١٨٩ - ويمكن الإشارة على أي حال إلى أن الحكومة اللبنانية جمدت حسابات فردين من أفراد أسرة قليلات علي غير المشمولين في قائمة الأصول المجمدة، بما في ذلك زوجته رنا بديع شرف وفرد من عائلة محمد سلامه بموجب القوانين المحلية. وعلاوة على ذلك، أفادت غامبيا أنه رغم أن الرئيس الليبري السابق وشركاءه المعروفين ليس لديهم أي أصول أو موارد مالية في ذلك البلد، فإن فطوماتا ياتارا، التي تدعي أنها زوجة تايلور، حصلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على قطعة أرض (القطعة رقم YHE/072) من شركة خاصة اسمها شركة تاف القابضة المحدودة في يارامبابا هاوزينغ إيستيت، ياندوم، القسم الغربي من غامبيا بتكلفة قيمتها ٣٤ ٠٠٠ دولار. وقد أكدت مصادر ليبرية موثوقة أنها إحدى زوجات تشارلز تايلور.